

الجامعات المفتوحة

(فلسفة - دراسات - نظم)

إعداد

دكتور

فامروق عبده فلية

أستاذ أصول التربية

وعميد كلية التربية بدمياط

جامعة المنصورة

٢٠٠٣م



مقدمة :

يعتبر التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى والعالى بصفة خاصة ، فى مقدمة الخدمات الأساسية التى يجب أن توفر لأبناء الشعب كافة ، وإذا كانت الحرية السياسية والتحرر الاجتماعى والاقتصادى تنعكس آثارهما بالضرورة على التعليم من حيث فلسفته وأهدافه ووسائله ، فإن التعليم يأخذ مكان الصدارة كأداة فعالة لتنفيذ وتحقيق تلك الحريات جميعاً .

فالتعليم قوة مؤثرة فى إعداد الفرد وتوجيه الجماعة ، وبسبب هذه المكانة ، أصبحت مناقشة أمور التعليم وتقويمها عملية مستمرة موصولة فى كل مكان ، سواء فى الدول النامية أو الدول المتقدمة ، كما أن التعليم لا يشتق صفاته من ذات نفسه ، وإنما يشتق تلك الصفات والسمات من واقع العوامل والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تسود المجتمع .

ولقد شهد التعليم الجامعى فى مصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م بعامة ، وصدور قوانين يوليو الاشتراكية بخاصة ، إقبالا كبيرا وطلباً متزايداً ، واتصل بهذا الإقبال على التعليم الجامعى مشكلة الفجوة بين هذا الطلب المتزايد على الجامعات ، وقدرة مؤسسات التعليم الجامعى من ناحية الإمكانيات المادية والفيزيائية والبرامج القائمة والإمكانيات البشرية أيضاً على مسايرته .

شهد التعليم الجامعى فى مصر فى الثمانينات سياسات لتقليص أعداد الملتحقين به على النحو الذى تأكد فى خطة إصلاح نظام التعليم فى مصر ٨٧ / ٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ م . فقد جاء بهذه الخطة أن الظروف الاقتصادية والسياسية التى تمر بها البلاد ، قد أدت إلى اقتراح سياسة تقوم على الحد من إنفاق الدولة على التعليم الجامعى ، وتوجيه الإنفاق إلى نوع التعليم الذى يحقق عائداً اجتماعياً .

إن هذا يعنى تقليل فرص التعليم العالى ، وهو توجيه خطير ، وبخاصة وأن نسبة طلاب هذا التعليم العالى فى مصر إلى عدد السكان فى نفس العمر ، ما تزال بعيدة عن الاتجاهات العالمية ، حيث أنها تدور حول ١٩,٧ % .

وأمام تقليل فرص التعليم الجامعى والعالى ، كان لابد من البحث عن مقاربة جديدة للاستحاق بالجامعات . وخاصة وأنه قد تم إنشاء عدد من الجامعات الخاصة التى أصبحت تكلف الدارسين بها الكثير من المصروفات التى لا يقدر على تدبيرها إلا قلة قليلة ممن لم يجدوا مكانا فى الجامعات الحكومية . فكان التعليم الجامعى المفتوح فى جامعة الإسكندرية والقاهرة وغيرهما من الجامعات منفذا منطقيا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

إذا وقفنا عند المدخل الأهم لنظام التعليم الجامعى المفتوح بالجامعات المصرية ، وهو الطالب المستفيد من النظام ، لوجدنا فى

الهدف الثانى من أهداف النظام ، الذى هو توفير فرصة مميزة للتعليم لمن لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم العالى ، وهو هدف يحمل بين طياته من التناقض والغموض ما يجعله يهدم المشروع هدمًا ، فإذا كان المشروع مشروعًا لمن لم يستطيعوا بمجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى الثانوية العامة ، ومن خلال مكتب تنسيق القبول بالجامعات - وهو المقياس الوحيد الممكن فى مصر لقياس قدرات الطلاب ، وقبولهم فى الجامعات أو رفضهم وتوزيعهم على كلياتها المختلفة - أن يجدوا لهم مكانًا فى الجامعات ، فكيف يوفر المشروع لهؤلاء فرصة مميزة ؟ إن الفرصة المميزة إنما هى فرصة من وزعهم مكتب التنسيق على الجامعات من الحاصلين على الثانوية العامة ، ليحصلوا على الدراسة الجامعية النظامية ، وليست مميزة أبداً فرصة من يتلمسون السبل كلها ليحصلوا على الدرجة الجامعية دون أن (يعاشوا) الحياة الجامعية .

أولاً : بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال التعليم الجامعى المفتوح

يمكن تحديد الملامح الأساسية التى تميز نظام التعليم الجامعى المفتوح
فيما يلى :

- يتحمل المتعلمون مسئولية تعلمهم .
- يتعلم المتعلمون بمفردهم أو فى مجموعات صغيرة .
- يتعلم المتعلمون بمعدلهم الخاص ، وفى الأوقات التى تناسبهم .
- التعلم من المواد التعليمية .
- استخدام الوسائط المسموعة والمرئية .
- التعلم الإيجابى النشط بدلاً من التعلم السلبي .
- التقويم الذاتى .
- المتعلم يعتمد على أقل قدر من المساعدة من المعلم .

ويتميز التعليم المفتوح بعدة مميزات منها :

- (١) المرونة فى قبول الطلاب .
- (٢) المحافظة على نوعية الدراسة من خلال مساعدة الدارس على التعلم المستقل .
- (٣) الاتصال بالمتعلم والتنظيم مع المشرف عليه فى فترات مختلفة .
- (٤) التركيز على التعلم الذاتى عن طريق نظام مخطط وضع من قبل المؤسسة التعليمية .

(٥) إنتاج وإعداد المواد التعليمية ذات المستوى الأكاديمي الممتاز .

(٦) الاقتصاد في النفقات في التعليم .

كما يتميز التعليم الجامعي المفتوح بقدرته على تقديم التعلم لطلاب كثيرين ، ممن لا يمكنهم الحصول على تلك الفرصة بطريقة أخرى ، وهذا يتضمن سكان الريف والمعوقين والأمهات اللاتي لديهن أطفال يحتاجون إلى رعاية بالمنزل ، وكبار السن .

وهكذا ومن خلال تلك المميزات التي تميز التعليم المفتوح ، يتضح أن هذا النوع من التعليم يعالج أوجه القصور الموجودة في التعليم التقليدي عامة ، والتعليم الجامعي التقليدي خاصة ، وذلك من حيث الأهداف أو الإدارة أو نظام الدراسة أو المناهج والمقررات أو وسائط التعلم أو نظم تقويم الدارسين .

وخلال السطور التالية سوف نتناول بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال التعليم الجامعي المفتوح وذلك على النحو التالي :

(أ) أهداف التعليم الجامعي المفتوح :

ثمة حقيقة هي أن التعليم المفتوح حقق أحلام الآلاف بل الملايين في الحصول على تعليم جامعي حرّموا منه لأي سبب من الأسباب ، بعد أن كان التعليم الجامعي هو تعليم الصفوة ، وأيضاً حقق أحلام العديد من الدول في تحقيق الاستيعاب الكامل وتعليم كل أبنائها

الذين يرغبون فيه من أجل تحقيق التنمية الشاملة لأوطانهم ، كما أن هذا النظام أكد أهمية التعليم مدى الحياة بل وأتاح الفرص العديدة والمتنوعة له ، فى عصر يتغير تغيرات سريعة ، تحتاج إلى التكيف السريع . لذلك كانت أهداف هذا النظام متنوعة لا تشمل الفرد فقط بل شملت الفرد والمجتمع بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من أن أهداف التعليم الجامعى المفتوح قد تتشابه إلى حد ما مع أهداف التعليم الجامعى التقليدى ، فى معظم الدول التى أخذت بنظام التعليم الجامعى المفتوح - ففى باكستان تهدف جامعة العلامة إقبال المفتوحة إلى توفير فرص التعلم لأعداد كبيرة من المتعلمين فى باكستان . وفى تايلاند تهدف إلى توفير فرص للراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى ، حيث تبدى الجامعة مرونة فى شروط قبول الطلاب ، وفى استراليا أنشئت جامعة ديكن المفتوحة لتقوم بتدريب العديد من المواطنين ، وفقا لمقتضيات العصر . إلا أن للتعليم المفتوح أهدافا نوعية خاصة به تتمثل فيما يلى :

(١) التجديد الشامل للنظام التربوى ، بطريقة تتضمن تحديث المعلومات وتجديدها ، وتحقيق مفهوم جديد للتربية يتلاءم مع الانفجار المعرفى والثورة العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العصر الحديث ، حيث لم يعد هدف التربية مجرد نقل المعرفة ، بل أصبح أعظم أهدافها هو تأهيل الأفراد ذوى الكفاءة عن طريق التعليم المستمر والتعلم الذاتى .

(٢) نظراً لما يتسم به التعليم الجامعى المفتوح من مرونة فى استيعاب متغيرات العصر ، لذا فهو يهدف إلى تدريب الأفراد على إتقان المهارات الجديدة التى تتفق مع متطلباتهم وقدراتهم واستعداداتهم ، طبقاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها المجتمع ، وهذا يؤكد على أهمية التعليم والتدريب المستمرين اللذين يوفرهما التعليم الجامعى المفتوح لأفراد المجتمع ، تمشياً مع حاجات سوق العمل .

(٣) تقديم فرص تعليمية للفئات التى حرمت من حقوقها التعليمية ، كسبيل للحد من التفاوت الاجتماعى فى التعليم ، فهذا التعليم يصل لكل فرد فى أى مكان ، فى الريف وفى الحضر وفى السجون وفيما وراء البحار ، خاصة بعد ظهور التليفزيون والتكنولوجيا الحديثة فى التسجيلات المسموعة والمرئية ، وبالتالي نجد فيه استثماراً لأوقات فراغ الكبار وربات البيوت فى تثقيفهم أنفسهم .

(٤) الاستفادة من التطورات الحديثة فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى خدمة العملية التعليمية ، وتحسين نوعية التعليم ، وتطبيق مبادئ التعلم الذاتى وتفريد التعلم . وهذا يعنى أن التكنولوجيا الحديثة هى العامل الأساسى الذى ساعد على انتشار هذا النوع من التعليم ، ولولاها لظل التعليم بالمراسلة فى حدود ضيقة ، وربما كان هذا فرق أساسى بينه وبين التعليم

الجامعى التقليدى ، فاستيعاب التعليم المفتوح لتكنولوجيا الاتصال الحديثة ، واعتماده عليها جعله متميزا عن التعليم التقليدى فى تقديم تعليم نوعى جيد يحفز على التفكير والإبداع .

(٥) يهدف التعليم الجامعى المفتوح إلى تحقيق ديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، فديمقراطية التعليم تتحقق من خلال الحرية الكاملة التى يتمتع بها الدارس فى اختياره لبرنامج ، واختياره لما يحقق احتياجاته من اكتساب مهارات أو تدريبات متنوعة . أما مبدأ تكافؤ الفرص فيتحقق من خلال أن هذا النظام لا يضع شروطا معوقة للالتحاق به .

(٦) ومن الأهداف الاقتصادية للتعليم المفتوح الارتقاء بالحياة الثقافية والاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة عن طريق حصول الدارسين على تدريبات عالية ، وتخريج علماء وفنيين يحتاجهم البلاد فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولأن التعليم المفتوح قليل التكلفة ، لذا فإنه لا يمثل أية أعباء مادية تتحملها الدولة ، كما أن هذا النظام لا يؤثر أيضا على دخل الفرد الذى يعمل ، فهو يسمح للدارسين العاملين بالبقاء فى أعمالهم ، مع استمرارهم فى الدراسة دون شرط التفرغ .

(٧) الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم الجامعى ، فتوسيع فرص التعليم الجامعى لمزيد من الدارسين الراغبين فى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى ، يخفف الضغوط على التعليم التقليدى

من خلال التعليم الجامعى المفتوح الذى ساعد على حل مشكلة
التكدس الطلابى فى الجامعات التقليدية ، وما ترتب عليها من
ضعف فى نوعية التعليم المقدم ، والعجز الشديد فى أعضاء
هيئة التدريس ، ونقص الإمكانيات المادية من معامل وأجهزة
وأدوات ... إلخ ، كما أن هذا التعليم حقق الفرص الجيدة للطلاب
الذين أنهوا تعليمهم الثانوى ، ولم تمكنهم الشروط الجامعية من
الالتحاق بها .

ب) إدارة التعليم المفتوح :

تختلف إدارة التعليم الجامعى المفتوح من مجتمع إلى آخر ،
وذلك لاختلاف طبيعة كل مجتمع وفلسفته عما عداه من المجتمعات
الأخرى ، ففى أسبانيا تدار الجامعة الوطنية عن طريق مجلس إدارة
يضم :

- ١) مدير الجامعة .
- ٢) السكرتير العام للجامعة .
- ٣) ثلاثة من رؤساء المراكز المحلية .
- ٤) ثلاثة من مديرى الجامعات الأسبانية .
- ٥) ممثلون لهيئات متعددة من أهمها : الإذاعة والتلفزيون واتحاد
البنوك والبرلمان وممثلون للطلاب .

ويرأس الجامعة مدير يعاونه عدد من النواب هم :

- (أ) نائب المدير للإنسانيات والشنون الأكاديمية .
- (ب) نائب المدير للعلوم والبحوث .
- (ج) نائب المدير لشنون الطلاب والمراكز الدراسية .
- (د) نائب المدير للتعليم الدائم . فضلا عن السكرتير العام للجامعة .

وهناك عمداء الكليات الخمس التى تتكون منها الجامعة ، ومدير تنسيق برامج الراشدين (فوق الخامسة والعشرين) ، ومدير معهد العلوم ، ومدير البرامج الثقافية والمقررات التجديدية ، والمدير الفنى ، يضاف إلى ذلك أن لكل كلية من كليات الجامعة الخمس مجلس يديرها يضم عميد الكلية ورؤساء الأقسام العلمية بها .

وثمة ملمح مهم يتمثل فى مشاركة الطلاب فى إدارة الجامعة على المستوى المركزى والمستوى المحلى ، إذ يجرى فى كل مركز من مراكز الدراسة انتخابات يختار الطلاب فيها ممثلين لهم فى مجلس إدارة المركز ، ومجلس إدارة الجامعة ، وفى هذا ترجمة للتوجه السياسى للدولة بعد عهد فرانكو . وفى تايلاند يرأس مجلس الجامعة ، رئيس جامعة سوكونتاى تاما ثيرات ويتعاون مع رئيس الجامعة المجلس الأكاديمى ، وهناك سبعة نواب لرئيس الجامعة ، لكل منهم مسئوليات عديدة وهم : نائب رئيس الجامعة (للشنون الأكاديمية - للتخطيط - للعمليات - للإدارة - للتطوير - للشنون الخاصة - للخدمات) .

(ج) البرامج الدراسية :

تقدم جامعة سوكوناهاى تاما ثيرات المفتوحة بتايلاند ثلاثة أنواع من البرامج هى : برامج لمرحلة البكالوريوس ، وبرامج الدراسات العليا ، وبرامج التعليم المستمر ، والتى يطلق عليها ما بعد الخبرة وذلك فى عشر كليات هى (الدراسات التربوية - علوم الإدارة - القانون - الاقتصاد - التعاونيات والزراعة - الفنون الحرة - علوم سياسية - فنون الاتصال - الاقتصاد المنزلى - العلوم الصحية) .

وفى أستراليا تقدم جامعة ديكن المفتوحة Deakin University التعليم من بعد بجانب التعليم النظامى ، ومن البرامج التى تقدمها للتعليم من بعد : برامج الدرجة الجامعية الأولى ، وذلك فى كليات الفنون والتربية والعلوم السلوكية والصحية والإدارة والعلوم والتكنولوجيا ، وبرامج لمرحلة الدراسات العليا ، وذلك فى التربية والإدارة التربوية وتغذية الإنسان وإدارة الأعمال والكمبيوتر . وهناك برامج التعليم المستمر فى العلوم المختلفة التى تقدمها كليات الجامعة بأسلوب التعليم من بعد فى صورة دبلومات .

(د) وسائل وأساليب التعليم المفتوح :

لعل وسائل وأساليب التعليم فى نظام التعليم الجامعى المفتوح ، تختلف باختلاف المؤسسات التعليمية واختلاف الدول التى تعتمد على هذا النظام وحسب إمكانياتها ، والأهداف التى تسعى لتحقيقها من

استخدام هذا النظام ، ففي باكستان تعتمد جامعة العلامة إقبال المفتوحة على وسائل الإعلام والتقنيات الأخرى فى توصيل التعليم لطلابها ، ومن هذه الوسائل والأساليب التليفزيون والإذاعة والتسجيلات الصوتية والمواد المطبوعة التى ترسل بالبريد ، واللقاءات المتعددة بين الأساتذة والطلاب ، وفى دراسة ميدانية أجريت عام ١٩٩٠ على حوالى ١٦٥٠ طالبا ، لمعرفة آراءهم حول الإجابة عن سؤالين هما : لماذا وكيف يتعلم طلاب جامعة العلامة إقبال من خلال نظام التعليم عن بعد ؟ أجاب معظمهم بأن أهم العناصر التى ربطت بينهم وبين تلك الجامعة ، ورفعت من معدل دافعيّتهم للدراسة بها هى المقابلات التى كانت تجمعهم بأساتذتهم ، ثم تكليفهم بقراءة كتب متعلقة بالمساقات التى يدرسونها ، ثم تكليفهم بواجبات يقومون بحلها وتقديمها للجامعة ، حتى يتم تصحيحها . وفى أستراليا تقدم الجامعة تعليمها للطلاب عن طريق إرسال المواد المطبوعة بالبريد ، واستعمال الأشرطة الصوتية والمرئية ، واستخدام الإذاعة والتليفزيون والحاسب الآلى والبريد الإلكتروني والهاتف .

وعموماً يوجد هناك أنواع متعددة من الوسائل التى يعتمد عليها نظام التعليم المفتوح، ولعل أهم هذه الوسائل هى :

(١) المواد المطبوعة : وتشمل الكتب الدراسية المؤلفة لأغراض تعليمية، والكتب المنشورة والنشرات التعليمية والصحف والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة ، كما تشمل المواد

المطبوعة كتب التدريبات والتقنيات الخاصة بالبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، ويعتبر الكتاب أكثر الوسائل طواعية للتعليم ، وذلك لسهولة نقله والاحتفاظ به لفترة أطول ، كما يمكن التعليق على مواضيعه والإجابة على استفساراته وأسئلته .

(٢) المواد السمعية : وتشمل الإذاعة (الراديو) والتسجيلات الصوتية ، حيث تعتبر الإذاعة من أكثر وسائل الإعلام انتشاراً لقلّة تكاليفها وقدرتها على الوصول للمتعلمين في أماكن جغرافية متباعدة ، بحيث تخطى الأماكن ، وسرعتها في إيصال البرامج التعليمية للمتعلمين ودقتها وفوريّتها ، كما أنها تدعم المواد المطبوعة عن طريق إيقاعات وشروحات خاصة ، تسهل على القارئ استلام الإجابات حول استفساراتهم .

(٣) التلفزيون والتقنيات الفضائية من أقمار صناعية ومحطات أرضية ، ويعتبر التلفزيون من أكثر وسائل التعليم أهمية لاحتوائه على الصوت والصورة معاً ، وسهولة توفره لدى المتعلمين ، فيمكن عن طريق مشاهدة المذيع ونقل التجارب العلمية والتطبيقات العملية للمتعلمين في أماكنهم ، كما يمكنه تخطي البعد الجغرافي المكاني والزمني ، وذلك بفضل وجود التقنيات الفضائية الحديثة ، حيث أصبح من السهل نقل البرامج العلمية من مكان لآخر في وقت قصير جداً وعرضها على شاشات التلفزيون لجماهير المتعلمين في أماكن متباعدة .

٤) الهاتف : رغم أن تكلفة استخدام الهاتف تحد من فاعليته كوسيلة معتمدة فى نظام التعليم المفتوح ، إلا أنه يبقى فعالاً فى مجال الاتصال المباشر بين المعلم والمتعلم ، حيث يلجأ المتعلم أحياناً للاتصال بأستاذه للتشاور حول أحد الموضوعات أو المناقشة فيه .

٥) النظام المتعدد الوسائط : لعل هذا النظام أكثر الوسائل المعتمدة فى نظام التعليم الجامعى المفتوح نجاحاً ، حيث يشمل هذا النظام استخدام أكثر من وسيلة فى وقت واحد ، وذلك للتأكيد على فعالية ونجاح نظام التعليم المفتوح ، فمثلاً يمكن استخدام الكتاب والتلفزيون والهاتف معاً فى نظام التعليم الجامعى المفتوح .

٦) الاتصال المباشر واللقاءات والحلقات الدراسية : تعقد اللقاءات بين الطلبة ومعلميهم فى نظام التعليم المفتوح بين الحين والآخر ، وذلك للتأكيد على نظام الاتصال والتواصل الدائم بين الطلبة والأساتذة ، ولاستقبال الاستفسارات والتوجيهات حول الموضوعات التى يتعلمونها ، كما أن الحلقات الدراسية من أفضل السبل المعتمدة فى نظام التعليم الجامعى المفتوح .

هـ) نظام قبول الطلاب بالتعليم الجامعى المفتوح :

تبدى الجامعة المفتوحة فى تايلاند مرونة كبيرة فى شروطها لقبول الطلاب ، وذلك رغبة منها فى إتاحة الفرصة أمام عدد كبير من الدارسين ، الذين لم تمكنهم ظروفهم من الالتحاق بالجامعات

الحكومية ، وهذا جعلها باعتراف منظمة اليونسكو جامعة رائدة لقارة آسيا والباسيفيك ، نظراً لضخامة عدد الطلاب من الموظفين المتحقين بها للحصول على درجات جامعية ، أو من حيث أعداد المتدربين المتحقين بالبرامج التى تقدمها فى مجال التعليم المستمر ، أو من حيث تعدد وتنوع البرامج التى تقدمها .

وفى أسبانيا تقبل الجامعة المفتوحة - كغيرها من الجامعات - الحاصلين على الشهادة الثانوية ، وفى ذات الوقت تتيح الفرصة للراشدين ممن تجاوزوا سن الخامسة والعشرين للالتحاق بالجامعة ، إذ يدرسون برنامجا دراسيا مدته عام جامعى ، يتضمن تعليما عاما وتعليما تخصصيا ، وفى نهاية العام هناك اختبار يلتحق الناجحون فيه بالجامعة لدراسة التخصص الذى يختارونه ، وواضح أن ثمة فرقا بين قبول هؤلاء الراشدين فى الجامعات التقليدية وقبولهم بهذه الجامعة ، إذ بينما تعقد الجامعات التقليدية اختبارات لقبولهم ، فإن الجامعة الوطنية للتعليم عن بعد فى أسبانيا تقدم لهم برنامجا دراسيا مدته عام يمتحنون فى نهايته ، ونجاحهم فيه يتيح لهم فرصة استكمال الدراسة الجامعية .

وتتيح الجامعة الوطنية فرص الالتحاق لنوعيات متنوعة من الراشدين من :

(أ) سكان المناطق النائية المحرومة من التعليم الجامعى والعالى .

(ب) الفئات التى لم تستطع إكمال التعليم العالى بعد الالتحاق به لظروف مختلفة .

- (ج) الفئات التى لم تستطع الالتحاق أساساً بالتعليم العالى .
(د) الفئات التى ترغب فى الإفادة من التعليم الجامعى فى الحراك المهنى .

كذلك تقدم الجامعة المفتوحة بـتايلاند فرص الالتحاق بها للدارسين الذين يعتبروا ممثلين لشرائح مختلفة لقطاعات المجتمع . وفى هذه الجامعة تقدم إلى الدارسين مجموعة من المقررات المركزة التى يحتاج كل مقرر منها على الأقل إلى ست ساعات معتمدة ، وهذه المقررات تقدم لطلاب مرحلة البكالوريوس خلال مدة الدراسة التى تمتد إلى أربع سنوات . وخلال اللقاءات المباشرة التى تتم بين الدارسين وأساتذتهم ، يسمح للدارسين بأن يناقشوا أساتذتهم حول الموضوعات التى تتعلق بالتعلم الذاتى والتى يصعب عليهم دراستها بصورة مستقلة ، ويتسلمون إجابات تفصيلية لتلك الموضوعات .

(و) تمويل التعليم الجامعى المفتوح :

أما عن تمويل الجامعة الوطنية المفتوحة فى أسبانيا ، فإن هناك مصادر متعددة تشمل ما تخصصه الدولة لها من ميزانية ، وما يدفعه الطلاب من رسوم ، وما تقدمه الهيئات المحلية وبخاصة المراكز الدراسية ، فضلاً عن التبرعات والهبات . ومن المصادر التمويلية أيضاً ، ما يعود على الجامعة من عائدات بيع المواد التعليمية المطبوعة والمسجلة صوتاً وصورة ، لطلاب الجامعات الأسبانية الأخرى والجمهور .

وهكذا نجد أن الجامعة الوطنية للتعليم من بعد ، قد سدت ثغرة كبيرة فى تعليم الراشدين فى أسبانيا ، وهذا يوضح أهمية التعاون بين الجامعة كمؤسسة حكومية والجامعات الأخرى حكومية وخاصة ، وكذلك الهيئات المختلفة التى أسهمت فى إنشاء المراكز الدراسية التى زاد عددها من أحد عشر مركزا إلى خمسين مركزا .

وقد تظهر أهمية هذا التعاون إذا عرفنا أن الدولة تعتمد على المعونات الدولية لتطوير التعليم فى أسبانيا ، إذ أنه منذ السبعينات ومع صدور قانون التعليم العام سنة ١٩٧٠ قدم البنك الدولى للإتشاء والتعمير قرضا قيمته ١٢ مليون دولار لتمويل ٥٠% من متطلبات تنفيذ القانون ، ثم قدم ذات البنك قرضا آخر عام ١٩٧٢ قدره ٥٠ مليون دولار كجزء من قرض أكبر قدره ١٥٢ مليون دولار لتنفيذ القانون وتحقيق الأهداف الموضوعة .

نظام تقويم الطلاب :

يرتبط التقويم بالأهداف الموضوعة ، وهناك مواصفات شروط للتقويم منها الشمول والاستمرارية ومراعاة الفروق الفردية والأثر الطيب ، وصلاحيه أدواته وتنوعها . وهناك وسائل متعددة تستخدم لتقويم الدارسين فى برامج التعليم الجامعى المفتوح ، منها الواجبات المنزلية التى يكلف بها الدارس ، ويرسلها ليصحح بعضها بالحاسب الآلى ، ويصحح البعض الآخر عن طريق أعضاء هيئة التدريس ،

ومنها الاختبارات التى ترسل للدارسين ليجيبوا عنها ، ومنها الاختبارات التى تعقد للدارسين فى نهاية كل مقرر ، وتتنوع هذه الاختبارات النهائية لتشمل الاختبارات الموضوعية بأشكالها المختلفة ، واختبارات المقال واختبارات الأداء .

وفى الجامعة المفتوحة فى أسبانيا ، يقسم المقرر الدراسى إلى ست وحدات تحتوى كل وحدة على ست موضوعات . وعلى الدارسين فيما يتعلق بالوحدة الأولى والثانية أن يجيبوا على اختبار تقويمى مكتوب ، ويرسلوه إلى الجامعة المفتوحة ، ويعقد بعد الوحدة الثالثة اختبار تقويمى يغطى الوحدات الثلاث الأولى ، وهناك أيضا بعد الوحدة الرابعة والوحدة الخامسة اختبارات مكتوبة ترسل إلى الجامعة ، يليها اختبار بعد نهاية الوحدة السادسة . ويعنى هذا استمرارية التقويم وشموله لوحدات المقرر فى نفس الوقت .

تجارب في

التعليم الجامعي المفتوح

أولاً : من التجارب العربية فى مجال التعليم المفتوح

تمهيد :

فى عالمنا المعاصر ، حيث التفجر المعرفى السكانى والثورة العلمية والتكنولوجية وارتداد الفضاء وغزو القمر ، أخذت دول العالم أجمع - المتقدمة والنامية على حد سواء - تتفحص أنظمتها التربوية بحثاً عن مواقع الخلل والقصور فى أسس البناء ، وتولدت قناعة لدى المسؤولين فى هذه الدول بأن التربية بمؤسساتها التقليدية لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها ووظائفها الجديدة التى أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية . ولقد حدا ذلك بعض الدول المتقدمة إلى المطالبة بإلغاء المدرسة بصفتها مؤسسة وحيدة للتربية أو إنهاء وظيفتها بسبب عدم قدرتها على مواكبة هذه التغيرات ، وبالتالي عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والفردية والاستجابة لمتطلبات خطط التنمية الوطنية .

ولقد أخذت هذه الدول المتقدمة صناعياً تقوم بعملية مراجعة جذرية وشاملة لأنظمتها التربوية بهدف التغيير الشامل فى الفكر التربوى والممارسات التربوية حتى أفرزت هذه المراجعة أنظمة

تربوية جديدة كل الجدة وملائمة لطبيعة التفوق العلمى والتكنولوجى الذى حققته هذه الدول فى هذا العصر .

أما بالنسبة للدول النامية فإن المعضلة كانت أكثر حدة ، وحجم التغيير المطلوب فى أنظمتها التربوية كان أشد عمقاً . ولقد أدركت بعض هذه الدول أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لا تتحقق إلا بتفاعل جريء بين الإنسان هدف التنمية ووسائلها والبيئة الطبيعية ، وبين الإنسان والمعطيات العلمية والحضارية . ونتيجة لهذا الإدراك فقد عكفت هذه الدول على مراجعة نظمها التربوية بهدف تجديدها وتطويرها ووضعت خططاً تربوية لإحداث التغيير المنشود ، إلا أن هذه الجهود وتلك الخطط اصطدمت بمعوقات كثيرة حالت دون تحقيق التطوير النوعى الشامل ، والإصلاح التربوى المنشود .

ولقد شهد التعليم العالى فى البلاد العربية بوجه عام وفى منطقة الخليج العربية بوجه خاص توسعاً كمياً متسارعاً خلال العقود الثلاثة الماضية ، حيث بلغ عدد الجامعات فى البلاد العربية حوالى (٦٣) ثلاث وستون جامعة منها (١٧) سبع عشرة جامعة فى دول الخليج العربية . كما ازداد عدد طلبة التعليم العالى خلال تلك الفترة بسرعة كبيرة ، حيث ارتفع من (١٦٣,٠٠٠) مائة وثلاثة وستين ألفاً عام (١٩٦٠) إلى (١,٤٤٠,٠٠٠) مليون وأربعمائة وأربعين ألفاً عام (١٩٨٠) ، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالى

(٦,٢٢٠,٠٠٠) ستة ملايين ومائتى ألف طالب عام (٢٠٠٠) للميلاد .

ولقد ازداد عدد أعضاء هيئة التدريس خلال نفس الفترة من (٩٠٠٠) تسعة آلاف عام (١٩٦٠) إلى حوالى (٧٦,٠٠٠) ستة وسبعين ألفاً عام (١٩٨٠) ، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالى (٢٠٠,٠٠٠) مائتى ألف عضو هيئة تدريس عام (٢٠٠٠) للميلاد .

وعلى الرغم من هذا التوسع الكمى الذى شهده التعليم فى البلاد العربية ، إلا أن هذا التوسع ظل قاصراً على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة فى الالتحاق به نتيجة للتزايد الكبير فى الطلب الاجتماعى على التعليم العالى ، كما أن القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى ما زالت دون الحجم الذى يمكنها من استيعاب خريجي التعليم الثانوى الراغبين بمتابعة دراستهم الجامعية . ولا زالت أعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين لا يجدون أماكن لهم فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ، الأمر الذى يشكل عقبة فى طريق تحقيق ديمقراطية التعليم العالى .

يضاف إلى ذلك أن هذا التوسع الكمى الذى شهده التعليم العالى فى البلاد العربية ، لم يواكبه تحسن فى نوعية هذا التعليم وجودته . فلقد بقى التعليم العالى - لأسباب وعوامل متعددة - محافظاً إلى حد

كبير على النمط التقليدي سواء من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله وبناء التنظيمية أو من حيث محتواه وطرقه وأساليبه ونظم تقويمه .

ونتيجة لأوضاع نظام التعليم العالي السائدة في البلاد العربية فقد توجهت إلى هذا النظام الكثير من الانتقادات وعلى الأخص لضعف فاعلية هذا النظام وكفاءته التي تجلت في عدم قدرته على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع العربي وعدم مواكبته لمظاهر التطور والنمو شهدت الدول العربية وبخاصة في العقود الثلاثة الماضية ، فضلا عن عدم تمكنه من تبنى واستيعاب الاتجاهات التربوية المعاصرة ومظاهر التجديد والتحديث التي طبقتها مؤسسات التعليم العالي في كثير من البلدان المتطورة والنامية وكانت نتائجها إيجابية .

وأن التحديات التي تواجه أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية لا يمكن التصدي لها بالأساليب والطرق التقليدية ، إذ لابد من اعتماد منهجية علمية في التخطيط طويل المدى وتبنى سياسات وقرارات تتصف بالمرونة والدقة وقابلية التطبيق وتوفير بدائل متعددة من الأنظمة يتم الاختيار فيما بينها وفقاً لكفاءتها وتوفير بدائل متعددة من الأنظمة يتم الاختيار فيما بينها وفقاً لكفاءتها وفاعليتها وكلفتها ، وابتكار حلول إبداعية للمعضلات ومواقع الاختناق التي تعاني منها أنظمة التعليم العالي في البلاد العربية .

من جوانب القصور فى أنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية :

نتيجة للتوسع الكمى الهائل الذى شهده التعليم العالى فى البلاد العربية خلال العقود الثلاثة الماضية ، فقد عانى التعليم العالى عديداً من أوجه القصور والسلبيات والمشكلات التى أعاقت نموه وتطوره وحدث من كفايته وكفاءته وفعاليته وجودته .

وأن أية مراجعة متأنية للدراسات والبحوث التى تم إجراؤها والمتعلقة بأنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية تكشف لنا عن العديد من المعضلات ومواقع الاختناق التى واكبت مسيرة هذا التعليم وحالت دون تحقيقه دون تحقيقه للأهداف التى يسعى لبلوغها . وفيما يأتى بعض جوانب القصور فى أنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية :

١) تبنى نماذج مستوردة :

إن مراجعة تاريخ التعليم العالى فى البلاد العربية والتطور الذى مر به تكشف لنا بوضوح على أن أنظمة التعليم العالى فى معظمها قد تم استيرادها وتبنيها نقلاً عن أنظمة أجنبية . وأن نماذج التعليم العالى المعتمدة فى البلاد العربية تسير وفق النموذج البريطانى أو النموذج الفرنسى أو النموذج الأمريكى أو بعض النماذج الاشتراكية . والجدير بالذكر هنا أن هذه النماذج قد تم اعتمادها فى بلادها ضمن السياق الثقافى والحضارى لتلك المجتمعات وجاءت ملبية للحاجات والأهداف التى حددتها تلك المجتمعات . ومن هنا فإن

استيراد تلك الأنظمة وتطبيقها فى البلاد العربية دون مواعمة أو
تكيف لطبيعة المجتمع العربى وذاتيته الثقافية يؤدى إلى تشويه تلك
الأنظمة وتحويلها إلى تجارب مسموخة بعيدة عن أرض الواقع
ومتطلباته وحاجاته .

٢) عدم القدر على استيعاب جميع الطلاب المؤهلين لمواصلة التعليم العالى :

تعتبر مشكلة عدم استيعاب الطلاب الراغبين فى الالتحاق
بمؤسسات التعليم العالى فى البلاد العربية من أبرز جوانب القصور
التى تواجه هذا التعليم . وتكاد تكون هذه المشكلة عامة فى جميع
البلاد العربية ما عدا بعض الدول الخليجية . فالطاقة الاستيعابية
لمؤسسات التعليم العالى أدنى بكثير من الطب الاجتماعى والتدفق
الطلابى على التعليم الجامعى . وأن النسب القليلة ممن أكملوا
الدراسة الثانوية الذين تناح لهم الفرصة للالتحاق بالتعليم الجامعى هم
من المحظوظين الذين حصلوا على معدلات مرتفعة جداً فى شهادة
الدراسة الثانوية ، الأمر الذى يضطر إعداداً كبيرة جداً من الطلبة
العرب الذين تغلق الجامعات العربية أبوابها فى وجوهم إلى البحث
عن فرص التعليم الجامعى فى الدول الأجنبية وبخاصة فى أوروبا
 وأمريكا . ولا تخفى الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن هذا
الاغتراب القسرى بالإضافة إلى الإهدار الاقتصادى المترتب على
النفقات الباهظة للدراسة فى الخارج .

٢ النمطية : Stereotyping

تعد النمطية من أبرز جوانب القصور فى أنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية ، وتتجلى هذه النمطية فيما يأتى :

- أ- الخطط والمناهج الدراسية والسنوات الدراسية والساعات المعتمدة الموحدة لجميع الطلبة .
- ب- الدراسة المنتظمة لجميع الطلبة التى تقتضى الحضور أو المواجهة الصفية والانتظام الكامل فى الدراسة وهى نهائية .
- ج- اقتصار الدراسة الجامعية على الطلبة من الفئة العمرية (١٨ - ٢٣)
- د- إن مؤسسات التعليم العالى مؤسسات حكومية فى الغالب الأعم (باستثناء حالات قليلة جداً) وجميعها تتقاضى من الطلبة رسوماً دراسية باستثناء جامعات دول الخليج العربية وجامعات قليلة أخرى خارج دول الخليج العربى) .
- هـ- اعتماد تسلسل علامات الطلبة فى شهادة الدراسة الثانوية معياراً أساسياً ووحيداً فى حالات كثيرة للقبول وتوزيع الطلبة على الكلمات والبرامج الدراسية المختلفة .
- و- متطلبات النجاح والتخريج موحدة لجميع الطلبة فى جميع الكليات والبرامج الدراسية .

٤) الثنائية أو الازدواجية :

تتجلى هذه الثنائية أو الازدواجية من خلال تقسيم الكليات أو الدوائر الأكاديمية فى الجامعات العربية إلى كليات علمية وكليات أدبية ويرافق هذا التقسيم النظرة المتميزة للكليات العلمية والنظرة الدونية للكليات الأدبية . وتستمر هذه النظرة المتحيزة لخريجى هذه الكليات . حيث يحصل خريجو الكليات العلمية على امتيازات وظيفية ومادية يحرم منها خريجو الكليات الأدبية (علاوات المهنة أو التفرغ أو الندرة للأطباء والمهندسين والصيادلة وأطباء الأسنان وبعض خريجي كليات العلوم إلخ .

ويضاف إلى هذه الثنائية ظاهرة الاختلال الموجودة بين مدخلات الكليات العلمية ومدخلات الكليات مما ينتج عنه اختلال التركيب النوعى للتعليم العالى وتخرج النسب الكبيرة من الخريجين من التخصصات والأقسام الأدبية بالمقارنة مع خريجي التخصصات والأقسام العلمية بالرغم من أن احتياجات خطط التنمية تتركز على طلب العمالة الفنية التطبيقية .

٥) الجمود والشكلية :

تعاثى أنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية ، بحكم نشأتها ونتيجة لاعتمادها على النماذج الغربية المستوردة ، من الجمود والشكلية سواء فى هياكلها وبنائها التنظيمية أم فى محتوى برامجها

ومناهجها أم فى الطرق والوسائل والإجراءات التى تعتمد عليها . ولذلك فإن هذه الأنظمة تتصف بالتقليدية والجمود والشكلية .

٦) نقص الموازنة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات خطط الوطنية :

من مظاهر الاختلال فى أنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية نقص الموازنة أو الموازنة بين مخرجات التعليم العالى واحتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الفنية المؤهلة والمدرية .

فالسياسات المعتمدة فى قبول الطلبة فى الجامعات لا تقرها احتياجات خطط التنمية الوطنية من العمالة الماهرة وإنما تقرها أحياناً النظرة الاجتماعية السائدة .

٧) المركزية فى صناعة القرارات :

إن مراجعة الهياكل والبنى الإدارية واللوائح التنظيمية فى البلاد العربية تكشف لنا بوضوح عن تركز السلطة فى مؤسسات التعليم فى أيدى فئة محدودة جداً من القيادات الإدارية العليا ، الأمر الذى يترتب عليه فقدان المشاركة وعدم تفويض السلطة للحلقات الإدارية الوسطى والدنيا . وأن تركز السلطة فى أيدى فئة محدودة والتفرد فى صناعة القرارات فى مؤسسات التعليم العالى فى البلاد العربية له انعكاسات سلبية على كفاءة هذه المؤسسات وفعاليتها وبالتالي على قدرتها فى تحقيق أهدافها والاضطلاع بمسؤولياتها .

٨) عدم التوازن في الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي :

من المسلم به عالمياً أن الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي تكاد تنحصر في مجالات ثلاثة هي :

- التدريس .
- البحث العلمي .
- خدمة المجتمع .

والملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي في بعض البلاد العربية تكاد تقتصر وظيفتها الأساسية على التدريس فقط في حين أن هناك إهمالاً مبالغاً في الوظيفتين الأخريين وهما البحث العلمي وخدمة المجتمع . فضلاً عن الإمكانات المادية الضئيلة التي تخصصها مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية ضمن موازنتها لهاتين الوظيفتين .

وقد نتج عن ذلك ندرة البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات العربية كل عام وقلة البرامج وأوجه النشاط التي تقدمها كل جامعة في مجال خدمة المجتمع وتنمية وننتج عن ذلك أن أصبحت الجامعات مدارس تقليدية عن أن تكون مراكز إشعاع للمجتمع .

٩) إهمال معايير الكفاءة والاقتدار والتميز في اختيار القيادات التربوية :

إن المعايير التي تستخدم في مؤسسات التعليم العالي في بعض البلاد العربية والمتعلقة باختيار وتعيين القيادات التربوية الإدارية

ليست بالضرورة معايير أكاديمية بحتة كما أنها ليست الكفاءة أو
الاقتدار ولا التميز الإداري والأكاديمي ، وإنما تتداخل في ذلك للأسف
في كثير من البلدان مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية
والشخصية ، الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية على معنويات
العاملين في مؤسسات التعليم العالي وإنتاجهم وعلى المناخ التنظيمي
في هذه المؤسسات بشكل عام .

(١٠) الاقتدار لأنظمة المتابعة والتقييم :

إن من مظاهر الخلل التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي
في البلاد العربية الافتقار لأنظمة المتابعة والتقييم التي يتم من خلالها
الحكم على مدى فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف
الموضوعية . والجدير بالذكر هنا أن افتقار هذه المؤسسات لأجهزة
المتابعة والتقييم يحول دون توافر المعلومات والبيانات التي يمكن
توظيفها لتقديم تغذية راجعة للأطراف المعنية بتطوير وتحديث
مؤسسات التعليم العالي ، كما يحرمها من استخدام نظام للمساءلة
والرقابة على هذه المؤسسات .

من التجارب العربية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح :

لقد أصبح تجديد وتحديث أنظمة التعليم العالى فى البلاد العربية مطلباً ملحاً ، حيث تعددت المصادر التى تطالب بمراجعة جذرية وشاملة لهذه الأنظمة لكى تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الراغبين فى المزيد من فرص التعليم العالى من جهة وتوفير الكوادر المؤهلة والمدرّبة التى تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد العربية من جهة أخرى .

والجدير بالذكر هنا أن الدراسات والبحوث التى أجرتها منظمة اليونسكو والمتعلقة بالتجديدات التربوية قد توصلت إلى نتيجة مؤداها أن أية تجديدات أو إصلاحات جزئية يتم إدخالها على أى نظام تربوى مجرد ترقيعات جزئية أو فقاعات تربوية سطحية لا تستطيع النفاذ إلى عمق هذا النظام أو جوهره ، وبالتالي فإنها تكون غير قادرة على إحداث التغيير المنشود فى صميم ذلك النظام . وأن مثل هذه النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات والبحوث إنما تقود إلى استنتاج هام وأساسى مؤداه أن أى برنامج للتجديد أو الإصلاح التربوى فى البلاد العربية لا يمكن أن تتحقق أهدافه بكفاية وفعالية ما لم يتم على أساس كلى وشامل ، بحيث يغطى جميع عناصر ومكونات النظام التربوى ، ويشمل جميع الأبعاد والمؤثرات على ذلك النظام ، وهذا الاتجاه فى شمولية الإصلاح التربوى جزء فى عملية إصلاح منسقة شاملة .

ويحتل التعليم العالى موقفاً استراتيجياً فى الأنظمة التربوية فى البلاد العربية ، فالتعليم العالى يقع على قمة الهرم التربوى فى أى بلد عربى ويحتل دوراً أساسياً فى أية مجهودات لإحداث تطويرات أو تجديدات فى الأنظمة التربوية العربية فى إطارها الكلى الشامل ، وأن هذه التطويرات والتجديدات لا بد وأن تشمل قطاع التعليم العالى لما يتوافر فيه من إمكانيات بشرية ومادية وفنية تؤهله لأن يلعب دوراً قيادياً فى إعاقلة تشكيل الأنظمة التربوية العربية وربطها بجهود التنمية العربية .

كما برزت الحاجة لاستحداث صيغ وبدائل جديدة لمؤسسات التعليم التقليدية ، حيث أن مؤسسات أخرى يمكنها أن تساهم فى توسيع فرص التعليم العالى وتحقيق عدالة انتشاره من مثل مؤسسات التعليم عن بعد والتعليم بالمراسلة والتعليم عن طريق التلفزيون وأخيراً الجامعات المفتوحة .. وغير ذلك من الطرق التى تحتاج إلى تطوير بنى جديدة للتعليم العالى .

وتعانى دول الخليج العربية - كغيرها من الدول النامية - من مشكلات معقدة فى مجال التربية والتعليم وبخاصة فى ميادين التعليم العالى والتربية المستمرة وتخريج الكوادر المختصة والمؤهلة فى مجال محو الأمية والتعليم فى الريف والبادية والأماكن النائية

والتدريب أثناء الخدمة . وأن معالجة مثل هذه المشكلات والتصدي لمواجهتها يحتاج إلى مبالغ كبيرة جهود مكثفة ووقت طويل . ولا يمكن وضع حلول لهذه المشكلات من خلال أسلوب التعليم التقليدي ، الأمر الذى دعا إلى التفكير بإيجاد أنواع أخرى من الجامعات قد تستطيع القيام بدور فعال فى معالجة هذه المشكلات بأسلوب متميز عن تلك الأساليب التقليدية والنظم الجامعية المعمول بها . ومن ثم كانت أهمية اقتراح دراسة إمكانية قيام جامعة مفتوحة ، اقتداء بتجربة الدول المتقدمة التى أخذت بهذا النمط من التعليم الجامعى والتى قطعت شوطاً بعيداً فى إرساء التقاليد المستحدثة المحققة للهدف المطلوب ، إذ أن أنماط التعليم الجامعى المفتوح تتصف بالمرونة والحدأة والشمولية والقدرة على التغيير والتجريب .

والجدير بالذكر فى هذا المجال أن التجارب العربية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح ما زالت تجارب محدودة إذ أنها لم تصل إلى المرحلة التى يمكن القول فيها بأن الدول العربية قد دخلت مرحلة الإرساء لهذا النوع من التعليم . وأن المحاولات الجارية الآن فى البلاد العربية فى معظمها هى فى طور الدراسات والمشروعات النظرية . ولا بد من التنويه هنا بأن بعض الجامعات العربية قد استخدمت بعض الاستراتيجيات المعتمدة فى أنظمة التعليم عن بعد من مثل نظام الانتساب فى جامعة بيروت العربية وجامعة الملك عبد العزيز بجدة ونظام الدراسات الجامعية المسائية فى جامعة اليرموك

الأردنية ونظام الانتساب الموجه فى جامعة الإمارات العربية المتحدة
يضاف إلى ذلك أن منظمة اليونسيف بالتعاون مع منظمة اليونسكو قد
دعمت بعض البرامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة فى المملكة
الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية وجمهورية السودان
الديمقراطية ودولة البحرين ، واعتمدت فى هذه البرامج عدداً من
الاستراتيجيات التى تستخدم فى أنظمة التعليم عن بعد ، ويمكننا
تسجيل عدد من الملاحظات التى تم استخلاصها من خلال هذه
التجارب :

(١) أن هذه التجارب لا يمكن اعتبارها أنظمة للتعليم عن بعد
بالمفهوم الذى تم استخدامه فى الدول التى اعتمدت أنظمة
التعليم الجامعى المفتوح ، وبالتالي فإن هذه التجارب لا ينطبق
عليها تعريف التعليم الجامعى المفتوح بمعناه الكلى الشامل
والمستقل .

(٢) أن هذه التجارب قد تم تبنيها من قبل أنظمة ومؤسسات التعليم
الجامعى التقليدى وأنها بقيت على هامش هذه الأنظمة من
الناحية الكمية والنوعية . وتولى الإشراف على هذه التجارب
الكوادر الإدارية والفنية فى الجامعات والمؤسسات التربوية
التقليدية نفسها واعتمدت فيها نفس البرامج والمناهج المعتمدة
للطلبة المنتظمين .

(٣) أن هذه التجارب قد كونت انطباعات سلبية لدى الطلبة والمجتمع ككل بسبب هبوط مستوى البرامج التي تقدمها وتدنى معايير النجاح والتخرج من هذه البرامج . يضاف إلى ذلك أن أجهزة التوظيف في البلاد العربية تنظر بارتياح وحذر شديدين إلى خريجي هذه البرامج (الدراسة بالانتساب) ولا تعاملهم من حيث الامتيازات والكادر الوظيفي على قدم المساواة مع خريجي نفس البرامج المنتظمين في الدراسة .

وعلى الرغم من هذه الملاحظات السلبية المتعلقة بالتجارب العربية في مجال التعليم الجامعي المفتوح إلا أن الاهتمام بهذا النمط من التعليم بدأ يتزايد في السنوات القليلة الماضية ويتجلى هذا الاهتمام من خلال حرص الجامعات التقليدية على إنشاء دوائر خاصة للتعليم المستمر وخدمة المجتمع تتولى تنظيم وإدارة البرامج التدريبية لقطاعات اجتماعية مختلفة ، كما يتجلى هذا الاهتمام من خلال الدراسات ومشروعات إنشاء جامعات مفتوحة في البلاد العربية .

ومن المشروعات العربية التي قطعت شوطاً في مجال التعليم الجامعي المفتوح المشروعات الآتية :

١ - مشروع جامعة القدس المفتوحة :

نظرة تاريخية على هذا المشروع تبين أنه في عام ١٩٧٥ طلب رئيس الصندوق القومي الفلسطيني حينذاك إلى مدير عام اليونسكو دراسة جدوى إنشاء جامعة فلسطينية مفتوحة للمساهمة في

تلبية الاحتياجات المتزايدة للشعب الفلسطيني ، كذلك طلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعم هذه الدراسة . وفى عام ١٩٧٦ أعد فريق عمل مشكل من اليونسكو والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق القومي الفلسطيني دراسة تمهيدية لجدوى إنشاء جامعة فلسطينية مفتوحة . وقد أوصت هذه الدراسة التمهيدية بإجراء " دراسة جدوى " ، حددت للجامعة مهامها الرئيسية .

وبعد موافقة الجهات المختصة وقعت الأطراف الثلاثة على اتفاقية نصت على اعتبار اليونسكو الجهة المنفذة لدراسة الجدوى بتمويل مشترك من اليونسكو والصندوق العربي . ووفقاً لهذه الاتفاقية شكلت لجنة توجيهية من ممثلين عن الأطراف الثلاثة ، وفى أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ قدم مدير عام اليونسكو " دراسة الجدوى " إلى السيد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن الظروف حالت دون تنفيذ المشروع حتى سنة ١٩٨٥ ، حين بدأ العمل حثيثاً من جديد لتأسيس جامعة القدس المفتوحة بعد أن استكمل هذا المشروع دراسة الجدوى التى قامت بها لجنة من خبراء اليونسكو ، واقرحت هذه اللجنة قيام جامعة القدس المفتوحة وحددت أهدافها وهياكلها وبنائها التنظيمية والإدارية ومحتوى برامجها ومناهجها وطرق التدريس فيها وتمويلها .

وجامعة القدس المفتوحة جامعة متطورة للتعليم عن بعد ،
تهدف إلى توفير الدراسات العليا والتدريب الفنى لأكبر عدد ممكن من
أبناء فلسطين والبلاد العربية ، مراعية ظروفهم الخاصة واحتياجات
مجتمعاتهم ، الآتية منها والمستقبلية ، وفى تعاون وتكامل مع
مؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى المحتمل وسائر الأقطار
العربية ، مستفيدة فى ذلك كله من التقدم التقنى فى وسائل نقل
المعرفة .

ونظرة فاحصة على البرامج الأكاديمية فى الجامعة نرى أنها تأخذ
فى حساباتها الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطينى والعربى ، لذلك فقد تقرر
أن تقدم الجامعة البرامج التخصصية التالية ، وتتخذ الإجراءات اللازمة
حالياً لإعداد الخطط والمناهج لهذه البرامج وهى :

أ- التكنولوجيا والعلوم التطبيقية :

تغطى المسافات المعروضة مبادئ التكنولوجيا العامة والهندسة
الإلكترونية (بما فى ذلك الحاسوب) ، بحيث يتم التركيز على
النواحى التطبيقية والتقنية والاقتصادية لموضوعات التخصص.

ب- البيت والتنمية الأسرية :

وتغطى مساراتها كل ما يتعلق بشؤون الأسرة والمنزل من علوم
وفنون ، تربوياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً ، إضافة إلى المهارات
والصناعات المنزلية المختلفة .

ج- الأرض والمجتمع :

وفى هذا المجال تغطى المسافات كل ما يتعلق بعلوم الأرض ومجتمع القرية من علوم زراعية ، وصناعات ريفية ، وشؤون تربية واجتماعية ، ومهارات مختلفة .

د- الإدارة والاقتصاد والحاسب والسكرتارية :

هـ- التربية والتدريب أثناء الخدمة :

كل ما من شأنه رفع مستوى التعليم وتحسين نوعيته .

و- وبالإضافة إلى ذلك : ستقدم الجامعة مناهج محورية أساسية

Core Curricula تتناول التوعية الوطنية ، والحضارة العربية الإسلامية ، والثقافة العامة ، والتفكير المنهجي ، واللغة العربية واللغة الإنجليزية .

ومن بن أهداف جامعة القدس المفتوحة ما يأتى :

(١) توفير الدراسة الجامعية لعشرات الألوف من الطلبة الفلسطينيين والعرب ، ويقدر العدد المرتقب للطلبة فى بداية المرحلة بـ (٦٠,٠٠٠) طالبا ، كما يقدر أن يكون نصفهم متفرغ ، ولو توفرت الإمكانيات المالية ، وتم استخدام القمر الصناعى العربى ، فإنه يمكن أن يرتفع عدد الطلبة فيها إلى أكثر من ذلك بكثير .

(٢) إعداد الكوادر الفنية حسب احتياجات المجتمع ، وذلك من خلال تصميم برامج للدراسة المتوسطة تفي بمتطلبات إعداد الكوادر المهنية في العمالة المنتجة .

(٣) تطوير المجتمع تقنياً ، وذلك عن طريق التركيز على الدراسات والتخصصات العامة ، والتكنولوجيا ، مثل الحاسوب والفيديو والحقائب المخبرية ، بالإضافة إلى الإذاعتين المرئية والصوتية ، مما يساهم إلى حد كبير في إحداث نهضة تكنولوجية في المجتمع العربي ، تستفيد منها الأجيال الناشئة . وهذه النهضة التكنولوجية من أهم ما نحتاجه للحاق بالشعوب المتقدمة ، كما أنها ضرورية لإقامة صناعات تقنية متطورة .

(٤) الإسهام في تحقيق ديمقراطية التعليم الجامعي ، ذلك أن نهج " التعلم عن بعد " في الجامعة المفتوحة قادر على إيصال التعليم الجامعي إلى مختلف الفئات ، بما فيها الفئات الأقل حظاً أو اقتصادياً أو ثقافياً .

(٥) توفير البرامج التثقيفية التدريبية لقطاعات كبيرة من المواطنين ، وذلك من خلال تقديم برامج التربية المستمرة ، والتدريب أثناء الخدمة ، وإعادة التدريب ، بغض النظر عن السن والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي .

(٦) إفساح المجال للجامعات ومعاهد التعليم العالي وكلليات المجتمع للاستفادة من المقررات الدراسية التي ستعدها الجامعة المفتوحة ،

فالدراسة فى الجامعة المفتوحة تتطلب إعداداً خاصاً للمقررات الدراسية والمواد التعليمية ، مع ما يرافقها من تقنيات ووسائل وخبرات تمكن الطالب من التعلم السبعى . كل هذا مع توفير الحلقات الدراسية والمقررات المخبرية والتدريب الميدانى ، على أساس تعاونى مع الجامعات والعهء العليا وسائر المؤسسات التربوية والمهنية فى الوطن المحتل والأقطار العربية الأخرى .

(٧) الإسهام فى تخفيف هجرة العقول والكفاءات ، بل فى استقطابها من الخارج ، فالرغبة فى متابعة الدراسة الجامعية العليا وعدم توفر الفرص الكافية لذلك محلياً يجعلان كثيراً من الطلبة مضطرين للالتحاق بالجامعات الأجنبية ، ويفتح مجالاً لعدم عودة نسبة معتبرة منهم إلى أوطانهم بعد تخرجهم .

(٨) الإسهام فى توحيد المناهج التربوية والتعليمية ، وحتى اللغوية ، بالنسبة لأبناء الشعب الفلسطينى خصوصاً ، والناشئة العرب عموماً ، بما يسرع فى توحيد المفاهيم والأهداف ، وتحقيق الوحدة الثقافية العربية .

(٩) دعم الصمود فى الوطن المحتل ، الذى يعد الهدف الأساسى للمشروع أصلاً ، وذلك لأن إتاحة فرص التعليم الجامعى لأبناء الشعب الفلسطينى حيثما كانوا ، وفى فلسطين بالذات ، يساهم إلى

حد كبير جداً فى تثبيتهم فى وطنهم ورفع مستواهم وتأهيلهم
لخدمة مجتمعهم العربى قضيتهم الكبرى ، وعدم ذوبانهم أو
انهيارهم أما الغزوة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلى .

٢- مشروع جامعة السودان المفتوحة :

تعزم السودان إنشاء جامعة مفتوحة لازالت فى طور الدراسات
المبدئية ، وقد تقرر فى هذا الصدد عقد ندوة علمية فى أواخر عام ١٩٨٧م
فى السودان لمناقشة هذا الموضوع وإثراء دراسة الجدوى التى جرى
إعدادها حالياً عن مشروع تلك الجامعة المفتوحة المقدمة .

٣- مشروع الجامعة المفتوحة فى جمهورية مصر العربية :

تقرر إنشاء جامعة مفتوحة فى جمهورية مصر العربية لقبول
الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة فى أقسامها المختلفة وذلك
لتخريج أعداد كبيرة من الإخصائيين الفنيين الذين تدعو الحاجة
إليهم . وتهدف الجامعة المفتوحة فى جمهورية مصر العربية من بين
ما تهدف إليه إلى عدم إرهاب أولياء الأمور بالحاق أبنائهم بالجامعات
الخارجية ورفع المعاناة عنهم وتهدف كذلك إلى تخفيف الضغط على
الجامعات القائمة حالياً . وتعمل اللجان حالياً لى تمارس الجامعة
عملها قريباً ، ومن برامج هذه الجامعة المقترحة ما يأتى :
أ- قناة تلفزيونية لشرح المقررات الدراسية أو تخصيص ساعات
محددة لهذه المقررات على غرار البرامج التعليمية .

- ب- تسجيل المناهج على أشرطة كاسيت .
- ج- توزيع مذكرات على الطلاب .
- د- تخصيص يومين أسبوعياً فى مراكز الشباب للمناقشة وإجراء الحوار مع الطلبة الملتحقين بهذه الجامعة .
- هـ- إعداد مراكز لامتحان هؤلاء الطلاب .

٤- الجامعة العربية المفتوحة :

يقوم على هذه الجامعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وقد شكلت المنظمة العربية (اليونسكو) عدداً من اللجان المختصة لوضع دراسة الجدوى اللازمة لهذه الجامعة وعقدت الاجتماعات الموسعة لهذا العمل كان أولها اجتماع لدراسة جدوى تأسيس جامعة عربية مفتوحة فى عمان فى نوفمبر ١٩٧٩ م . ولا يزال هذا الموضوع موضع دراسة ونظر من المغنيين إذ تكتنفه صعوبات كثيرة هى مشاكل العرب أنفسهم وفى حالة توفر الدعم المالى لهذا المشروع فإننا نعتقد أنه سيؤدى خدمات جليلة لهذه الأمة.

٥- جامعة أصيلا المفتوحة :

وضعت دراسات إنشاء هذه الجامعة بالتعاون بين أسبانيا والمغرب وشكلت لها لجان متخصصة وكان من المفروض أن تمارس

هذه الجامعة عملها فى أواخر عام ١٩٨٦ م ، ولا زالت تنتظر البدء بعد استكمال جميع الدراسات اللازمة .

وتختلف هذه التجارب فى بعض جوانبها ولكنها فى جوهرها نمط جديد للتعلم الذاتى والتعلم عن بعد وكلها مشروعات فى طور الإنشاء لم تنضج بعد وستستغرق وقتاً طويلاً حتى تؤتى ثمارها المرجوة .

ونخلص من هذه التجارب بأن مشاكل التعليم العالى المفتوح فى الدول العربية ومعوقاتها كثيرة منها :

(١) توفير الكوادر الإدارية المؤهلة :

أن إدارة أنظمة التعليم الجامعى المفتوح تختلف اختلافاً جوهرياً عن إدارة الجامعات التقليدية ، وأن الكوادر الإدارية التى يتم اختيارها لإدارة الجامعات المفتوحة لابد وأن تتمتع بكفاءات إدارية وقيادية خاصة منها المرونة والقدرة على حل المشكلات والجرأة فى صناعة القرارات والتكيف فى مواجهة التغير والمواقف الجديدة . كما يتوجب أن تتمتع هذه الإدارات بالروح الجماعية وتقبل المشاركة والنقد الذاتى وتفويض السلطة .. إلخ ، فضلاً عن أية خصائص تتصف بها القيادة الإدارية الناجحة وأهم من ذلك كله التأهيل النفسى والإيمان بفائدة هذا النمط من التعليم والقدرة على موازنة المناهج والمقررات لحاجات ومتطلبات المجتمع المتطورة .

٢) توفير الكوادر التدريسية المؤهلة :

إن نظام التعليم الجامعى المفتوح بحكم فلسفته وخصائصه وأهدافه بحاجة إلى كوادر ذات مؤهلات خاصة وكفايات معينة ، وأن طبيعة نظام التعليم الجامعى المفتوح واعتماده الأساسى على وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتطورة تستلزم اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس ممن يمتلكون القدرة على إعداد المادة العلمية التى يتم نقلها عن بعد للدارسين ويمتلكون الخبرة فى مجال توظيف واستخدام التقنيات الحديثة التى تستخدم وسائط لنقل هذه المادة العلمية .

٣) الضغوط الاجتماعية :

وهى ضغوط قد تنشأ ممن تتعارض مصالحهم الخاصة مع مصالح عموم الأمة العريضة ، وممن يعتقدون أن التعليم الجامعى يجب أن يكون مقصوراً على الصفوة أو النخبة أو أن تغلق الجامعة أبوابها أمام الطلبة الذين لا تنهيا لهم فرص القبول أو لا يتمكنون من التفرغ للدراسة .

٤) ضغوط الأوساط الأكاديمية فى الجامعات التقليدية : ممن يشعرون إما بتهديد مصالحهم الشخصية ومكاسبهم الوظيفية إذا ما تم استحداث مؤسسات للتعليم العالى منافسة للمؤسسات التى يعملون فيها . وإما بالتشدد فى المعارضة من عناصر أخرى لأنظمة التعليم الجامعى المفتوح بحجج الحرص على المستوى الأكاديمى

للجامعة وتدنى المعايير التى تعتمد للخريجين فى الجامعات المفتوحة وحماية المجتمع من مخرجات هذه الجامعة التى نتصف - حسب وجهة نظرهم - بتدنى مستواها الأكاديمى . ويدخل ضمن هذه الضغوط الرفض التلقائى والمقاومة الطبيعية لكل تجديد .

(٥) المشكلات المالية :

تواجه المشروعات الجديدة للتعليم الجامعى المفتوح فى الدول العربية بصفة خاصة مشكلات مالية عديدة تجعل الدراسات والمشروعات حبيسة الأدرج لسنوات طويلة قد تزيد عن عقد أو عقدين وقد تطول أكثر من ذلك .

(٦) صعوبة تحديد احتياجات المجتمع المستقبلية : حتى تبنى عليها الموضوعات التى ينبغى البدء بها فى التدريس الجامعى المفتوح .

(٧) القضاء على الرقابة والتكرار :

وهذا يستلزم الاستفادة من تجارب الغير مع الأقلية وفق احتياجات وإمكانيات كل مجتمع .

(٨) وسائط نقل العلم :

وهذه الوسائط معظمها مستوردة وينبغى التفكير فى استنباط بعض الوسائط المحلية وتطويرها بصفة مستمرة بما يضمن تطوير

البرامج والدراسات ، فالبث التلفزيونى والإذاعى وأشرطة الفيديو والكاسيت والحاسب الآلى والأقمار الصناعية والمؤتمرات الهاتفية ليست نهاية المطاف ، ولكننا نسمع كل حين وآخر عن وسيلة جديدة من تلك الوسائل التى يكون علينا أن نستوردها ومن ثم تستمر التبعية التى تناقض أهداف التعليم الجامعى المفتوح ومنها القضاء على هذه المشكلة كذلك .

(٩) مشكلة اللغة :

ينبغى أن تكون ينبغى أن تكون الدراسة باللغة العربية فى أى حصة عربية مفتوحة وإلا فقدت سمة من سمات نجاحها ومقوم أساسى من مقومات قيامها وانتمائها . ومما يؤسف له أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر وفاق عربى موحد حول تعريب كثير من المصطلحات الأجنبية وخاصة فى مجالى العلوم والتقنية وليس هناك من جهة . عربية واحدة تملك سلطة القرار العلمى أو السياسى فى ذلك .

ثانيا : من التجارب العالمية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح

يعتبر التعليم الجامعى المفتوح من أبرز مظاهر التطور والتجديد التربوى الذى بدأت ملامحه تتبلور فى العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية خلال العقدين الماضيين .

ولقد أخذ هذا النمط من التعليم الجامعى يفرض وجوده فى الأوساط التربوية كونه أحد أهم البدائل الفعالة القادرة على توفير المزيد من الفرص التعليمية لقطاعات كبيرة لم يحالفها الحظ - لسبب أو لآخر - من الارتفاع من الفرص المتاحة فى مؤسسات التعليم الجامعى النظامية .

لقد برزت الحاجة إلى مثل هذا النمط من التعليم الجامعى بشكل أعمق فى الدول النامية نظراً للطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم الجامعى للاستجابة لمتطلبات خطط التنمية والحاجة الماسة إلى العمالة المؤهلة بالإضافة إلى شح الموارد المادية والبشرية التى تتطلبها عادة إنشاء مؤسسات التعليم الجامعى النظامية .

وعلى الرغم من أنه لم يمض على إنشاء أول جامعة مفتوحة (الجامعة البريطانية المفتوحة) سوى مدة زمنية قصيرة نسبياً ، إلا أن هذه الجامعة قد ألهمت العديد من الدول حيث بادرت فى إنشاء جامعات مفتوحة على منوالها حتى أصبح عدد هذه الجامعات فى العالم قرابة العشرين جامعة مفتوحة . ولقد استطاع هذا النمط من التعليم الجامعى المفتوح أن يحقق شهرة واسعة فى أوساط التعليم العالى بديلاً متميزاً يحمل بين جنباته الوعد والأمل ؛ ليس من خلال قدرته على توفير المزيد من الفرص التعليمية لمن فاتهم قطار التعليم الجامعى فحسب ، بل من خلال قدرة هذا النظام على إعادة صياغة فلسفة وأهداف التعليم الجامعى وبالتالي تجديد هياكله وبنائه ومضامينه والاستراتيجيات المعتمدة فيه . ولقد أدرك عدد من الدول المتقدمة والنامية هذه الحقيقة فسارعت تلك الدول إلى تبنى نظام التعليم الجامعى المفتوح ووجدن فيه العلاج للعديد من المشكلات والمعضلات التى تواجه نظام التعليم الجامعى النظامى .

ومن أبرز الدول التي أنشأت جامعات مفتوحة هي

م	الدولة	تاريخ إنشاء الجامعة المفتوحة
١	المملكة المتحدة	١٩٦٩
٢	أستراليا	١٩٧٢
٣	إيران	١٩٧٣
٤	ألمانيا الغربية	١٩٧٤
٥	باكستان	١٩٧٤
٦	كندا	١٩٧٥
٧	فنزويلا	١٩٧٧
٨	كوستاريكا	١٩٧٧
٩	تايلاند	١٩٧٨
١٠	الصين	١٩٧٨
١١	سريلانكا	١٩٨١
١٢	هولندا	١٩٨١
١٣	اليابان	١٩٨١
١٤	الهند	١٩٨٢
١٥	نيجيريا	١٩٨٣

وقد لوحظ عند تقويم جامعات التعليم عن بعد أن هذه الجامعات لها وجود متميز وتشكل مراكز ومؤسسات تربوية وتعليمية مستقبلية هامة وتستطيع بما يتوافر لها من إمكانيات أن تزود منتسبيها بكل المهارات والتدريبات اللازمة والقادرة على تخريج العمالة المؤهلة

تأهيلاً عالياً . وقد وضع قسم من هذه الجامعات المناهج والبرامج الدراسية بما يتناسب واحتياجات التنمية الاجتماعية ، وتطورت نظم البعض الآخر بما يؤمن احتياجات المواطنين فى مختلف حقول التدريب والمعرفة .

وسوف أقدم فى هذا الجزء من الملف ثلاث تجارب متميزة من التجارب العالمية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح هى الجامعة البريطانية المفتوحة وجامعة تايلاند المفتوحة وجامعة إقبال المفتوحة بباكستان :

(أ) التجربة الأولى : هى تجربة الجامعة البريطانية المفتوحة :

هذه التجربة تمثل أقدم تجربة عالمية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح ، وعلى الرغم من مرور أكثر من (١٥) سنة على إنشاء الجامعة البريطانية المفتوحة ، إلا أنها ما زالت مصدر الإلهام الأساسى للعديد ن التجارب العالمية فى هذا المجال .

وكان ميلاد هذه الجامعة الحقيقى هو نفس خطاب السيد هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا الأسبق فى سبتمبر ١٩٦٣ مدعماً بالعوامل التاريخية والاجتماعية والتربوية والسياسية التى أسهمت وبلورت هذه الفكرة وتحقيقها وبخاصة بعد أن استقر المجتمع البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهذه العوامل هى :

أ- تعليم الكبار من حيث أهدافه وبرامجه ومؤسساته :

إن فلسفة وأهداف تعليم الكبار فى بريطانيا كانت ولا زالت تتمركز حول المفهوم الليبرالى لتعليم الكبار والمتضمن فى ثلاث وثائق هامة هى تقرير ١٩١٩ والذى أنشأت على ضوء توجيهاته معاهد الدراسات الإضافية والإرشاد الجامعى بالجامعات البريطانية ، وورقة عام ١٩٣٠ التى تم على ضوئها قيام اتحاد تعليم العمال البريطانى وإنشاء المؤسسات المرتبطة به ونظام عام ١٩٤٤ الذى قنن مسؤولية المجالس المحلية فى المحافظات فى إعداد برامج التدريب المهنى للشباب وتعميم التعليم الثانوى وإلزاميته وذلك من خلال إنشاء كليات ومعاهد التعليم الإضافى على نطاق المملكة المتحدة بإتاحتها فرص التعليم للكبار فى شتى المجالات فى إطار المضمون الليبرالى لتعليم الكبار بأبعاده المختلفة وبطرائقه ووسائله التقليدية التى لازمت برامج هذه المؤسسات وطبيعتها إلى أن جاء تقرير لجنة اللورد رسل فى عام ١٩٧٣ وأعاد صياغة أهداف ومحتوى ووسائل مؤسسات تعليم الكبار فى بريطانيا لتلائم طبيعة العصر ولتواكب التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع البريطانى .

بد. التوسع فى خدمات الراديو والتلفزيون التعليمية وتطور تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيرى .

بدأ اهتمام هيئة الإذاعة البريطانية بالتوسع فى البرامج الإذاعية الموجهة لفئات الكبار فى عام ١٩٢٧ عندما أنشأت إدارة خاصة ببرامج تعليم الكبار بالتضامن مع إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية . وخصصت قناة خاصة لبث برامج تعليم الكبار ، وقد أدى الإقبال المتزايد على هذه البرامج خاصة بعد ولوج التلفزيون التعليمى هذا المجال والتوسع الذى طرأ على ساعات الإرسال فى البرامج الموجهة لفئات الكبار وتنوعه هذه البرامج وتعدد مناهجها إلى إنشاء أجهزة متطورة للإشراف والمتابعة استقطبت مجلس الجامعات لتعليم الكبار لبريطانيا واتحاد المشاهدين والمستمعين واتحاد تعليم العمال البريطانى وكثير من الفئات الاجتماعية والسياسية ذات الاهتمام بالتخطيط والنمو التربوى .

وترتب على ذلك بروز مشروع الجامعة المفتوحة رسمياً وكونت لجنة للتخطيط للمشروع تمخضت أعمالا عن إقرار قانون الجامعة المفتوحة فى يوليو (تموز) ١٩٦٩ .

ج. نمو الوعى السياسى بديمقراطية التعليم العالى وتحقيق مبدأ المساواة فيه .

لقد أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية فى بريطانيا إلى ارتفاع مستويات الحياة ونمو الوعى

السياسى للطبقة العاملة وزيادة إحساسها بتحسين أحوالها ثقافيا واجتماعياً فرفعت شعارات ديمقراطية التعليم وتوسيع فرصة خاصة فى مجالات التعليم العالى .

ولعله من المناسب هنا الإشارة إلى أن شعار " التربية للتوافق مع الحياة " الذى ساد بريطانيا وأغلب البلدان الأوروبية وأمريكا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والذى كان يهدف إلى توجيه محتوى التربية للاهتمام بنمو الاتجاهات والقيم الاجتماعية الجديدة من أجل المواطن الصالحة كان السبب الأساسى وراء ضرورة الاهتمام بالتعليم المستمر المتواصل مدى الحياة كهدف أساسى من أهداف الفلسفة التربوية .

هذه العوامل مجتمعة أوجدت المناخ السياسى والاجتماعى والتربوى لقيام الجامعة المفتوحة وإلى إعلان تشريعاتها فى عام ١٩٦٩ وبداية الدراسة فيها فى عام ١٩٧١ .

٢ - الهيكل الإدارى والتنظيمى للجامعة المفتوحة :

رغم أن طبيعة الجامعة المفتوحة فى بريطانيا من حيث أهدافها وبرامجها ووسائلها ونوعية طلابها ، وتختلف كثيراً عن النمط التقليدى للجامعات البريطانية إلا أنها من حيث هيكلها الإدارى والتنظيمى والأجهزة التى تصيغ سياستها الأكاديمية والإدارية لا تختلف .

فقد نصت الوثيقة الملكية لإنشاء الجامعة المفتوحة على نوعية الأجهزة واللجان العلمية والإدارية للجامعة وحددتها فى مجلس الجامعة ومجلس الأساتذة ولجنة الشؤون المالية ولجنة الشؤون الأكاديمية كما نصت على إنشاء ثلاثة مناصب فخرية تشمل راعى الجامعة ونائبه وأمين المال الفخرى للجامعة ، كما أكدت المادة الثامنة من الوثيقة الملكية على تعيين مدير للجامعة بمثابة المسؤول الأكاديمى والإدارى لكل مؤسسات الجامعة ومسؤول أمام مجلس الجامعة ومجلس الأساتذة عن تنفيذ سياسة الجامعة على أن يكون له خمس نواب فى المجالس الأكاديمية والإدارية والمالية المختلفة على أن يتولى أمين الجامعة مسؤولية الإشراف الإدارة على مؤسسات الجامعة .

كما يشمل التنظيم الإدارى للجامعة ستة عمداء لكليات الجامعة الست ، ومديرين للدراسات ومشرفين أكاديميين للفروع بالمحافظات المختلفة .

ويتضح من ذلك أن الهيكل الإدارى والتنظيمى للجامعة المفتوحة يضم العديد من اللجان والهيئات والأفراد ذوى الصلاحيات والاختصاصات المختلفة والمتشابهة ، ولكن نظام الجامعة ولوائحها الداخلية وأسس تكوينها المضمنة فى الوثيقة الملكية حددت دور كل جهة واختصاصاتها فى هذه المؤسسة التربوية الكبيرة .

٣ - مقررات الجامعة المفتوحة ونظام الدراسة فيها :

الدراسة فى الجامعة المفتوحة متاحة لكل المقيمين فى المملكة المتحدة على أن يكونوا قد بلغوا من العمر واحداً وعشرين عاماً فما فوق . وليست هناك شروط أكاديمية للتسجيل والقبول بالجامعة ، بمعنى أنه لا يشترط للقبول بالجامعة إكمال الدراسة الثانوية العليا بنجاح أو حتى دخولها . وتمنح الجامعة طلابها عند إكمال الدراسة بنجاح أجازة جامعية فى الآداب بدرجة الشرف . ومدة الدراسة للوحدة الدراسية الواحدة عشرة شهور تبدأ من نهاية يناير من كل عام وتنتهى فى نوفمبر من نفس العام ، وبما أن الوحدة الدراسية الواحدة محسوبة على أساس اثنين وثلاثين وحدة أسبوعية ، تتطلب كل منها ١٠ إلى ١٤ ساعة عمل فى الأسبوع فالمتوقع أن يحتاج الطالب المسجل بالجامعة المفتوحة إلى ستة أعوام للحصول على الإجازة الجامعية العامة وثمانية للحصول عليها بدرجة الشرف ولكن اللاتحة تبيح التخرج فى ثلاثة أعوام كحد أدنى إذا استطاع الطالب أن يجتاز وحدتين دراسيتين فى العام وفى حالة الطلاب الذين سبق لهم أن اجتازوا بنجاح بعض سنوات الدراسة فى جامعات أخرى ، فإن لاتحة الجامعة المفتوحة تعفيهم من ثلاث وحدات دراسية فقط بالجامعة المفتوحة ثم يمنحوا درجة جامعية من الجامعة المفتوحة .

وعادة يبدأ كل الطلاب الدراسة بالمستوى الأساسى فى خمس كليات هى كليات الآداب والعلوم الاجتماعية والرياضيات والعلوم

وكلية التكنولوجيا أم فى الكلية السادسة وهى كلية الدراسات التربوية فتبدأ الدراسة من المستوى الثانى وبعد اجتياز المستوى الأساسى بنجاح يترك الخيار للطلاب للتسجيل فى المقررات التى يختارونها من بين فرص الاختيار الواسعة التى تتيحها الجامعة وعلى سبيل المثال كان عدد المقررات التى يمكن للطلاب أن يختار منها فى عام ١٩٧٩ مائة مقرر ويمكن للطلاب أن يجمع بين مقررات من الكليات الست دون التقيد بنظام معين وبعض هذه المقررات يشكل وحدة دراسية كاملة وبعضها يشكل نصف وحدة دراسية .

٤ - طرق ووسائل التدريس وإعداد المواد العلمية بالجامعة المفتوحة .

رغم أن الفكرة الأساسية فى السنوات التى سبقت قيام الجامعة على الإذاعة والتلفزيون كليا فى تدريس طلابها إلا أنه بعد قيام الجامعة أصبح من الضرورى أن تستقبل الجامعة كل الوسائل المتاحة فى مجال التعليم على البعد بالإضافة إلى وسيلتى الإذاعة والتلفزيون .

وهناك جهاز متكامل من فنيين وإداريين وخدمات معاونة مهمته إعداد هذه المواد وإيصالها للطلاب فى تواريخ محددة وحسب نظام مدروس يلعب الحاسب الآلى دورا رئيسيا فيه .

ومن أهم الوسائل المتبعة فى الجامعة المفتوحة إلى المادة المكتوبة وبرامج الإذاعة والتلفزيون أسلوب الإشراف المباشر على الطلاب وفى هذا المجال تقوم إدارة الجامعة بتعيين أساتذة غير

متفرغين من بين أساتذة فى الجامعات الأخرى ويشرف كل أستاذ غير متفرغ إشرافا مباشرا على عدد يتراوح بين اثنى وعشرين طالبا . وبالإضافة إلى الأساتذة غير المتفرغين تعين الجامعة أستاذ إرشادى لكل طالب يساعده فى اختيار الوحدات الدراسية التى تلائم إمكاناته العلمية ويبقى مشرفا عليه خلال سنوات دراسته بالجامعة المفتوحة

وتعتبر الواجبات من أهم أجزاء النظام الدراسى فى الجامعة المفتوحة وهناك نوعان من الواجبات أحدهما يقوم بتصميمه وتصحيحه الأساتذة والآخر مبرمج ويقوم بإعداده وتصحيحه العقل الإلكتروني برئاسة الجامعة . ويقوم جهاز العمليات بإعادة الواجبات المصححة إلى الطلاب خلال أسبوعين أو ثلاثة من استلامها وعليها تعليقات الأساتذة فى الحالة الأولى وإجابات نموذجية فى الحالة الثانية. ويقوم كل طالب فى نهاية كل مقرر دراسة بأداء امتحان كتابى مدته ثلاثة ساعات ونظام مثل هذه الامتحانات عادة فى نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر من كل عام وتحدد نتيجة هذه الامتحانات بالإضافة إلى الواجبات الأخرى نتيجة الامتحان النهائى للطالب ومدى حصوله بنجاح على وحدة دراسية أم لا .

هذا وتعرض نتائج هذه الامتحانات على ممتحنين خارجيين من جامعات أخرى لإجازتها اعتمادها حسب النظام المتبع فى سائر الجامعات البريطانية .

٥ - الدراسات العليا والبحث العلمى بالجامعة المفتوحة .

إن الباحث العلمى فى مجالات المعرفة المختلفة جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعات سواء من خلال البحوث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أم من خلال الدراسات العلمية التى يؤديها طلاب الدراسات العليا بإشراف أساتذتهم .

وقد حاولت إدارة الجامعة المفتوحة ببريطانيا أن تطرق هذا المجال وذلك بإنشائها مجالس للبحث العلمى فى كلياتها الست إلا أن طبيعة المناخ الأكاديمى فى هذه الجامعة أدى إلى تعثرها فى البداية وذلك لعدم وجود المعاهد العلمية المكتملة المتوافرة لدى الجامعات الأخرى وكذلك عدم وجود المكتبة المؤهلة لمثل هذه الأغراض العلمية إذ أن الجامعة المفتوحة بحكم تكوينها وطبيعة الدراسة فيها والطرق والوسائل التعليمية التى تتبعها لا تتوافر لها هذه الميزات فكان لابد لهذه الجامعة من أن تبتكر أساليب جديدة ومتطورة لطرق هذه المجالات .

وقد ابتكرت ثلاث أساليب جديدة هى :

الأسلوب الأولى :

قيام الجامعة بتأجير معامل لأساتذتها من الجامعات الأخرى بحيث تهيئ لهم تلك الجامعات كل الإمكانيات العلمية والوسائل التى تساعد على تنمية بحوثهم العلمية .

الأسلوب الثانى :

تعين لجان لكل فرع من فروع الجامعة العلمية تعمل تحت إشراف رئيس الفرع وتتفرغ تفرغاً كاملاً لإعداد البحوث التى يتطلبها تطوير المادة فى ذلك الفرع .

الأسلوب الثالث :

تخصيص منح دراسية لأساتذتها تمكنهم من التفرغ لأداء بحوثهم لمدة زمنية محددة مع العمل على توسيع مكتبة الجامعة بشتى الوسائل .

أما فى مجال الدراسات العليا فقد ابتكرت الجامعة ما يعرف بنظام الوحدات الدراسية البحثية وحددت الحد الأدنى لنيل درجة الماجستير بالنجاح فى ثلاثة وحدات بحثية بع نيل الدرجة الجامعية ، ولدرجة الدكتوراه بالنجاح فى ستة وحدات دراسية بحثية بعد نيل الدرجة بنجاح .

٦ - مركز الدراسات والتعاون الدولى بالجامعة المفتوحة :

بعد نجاح مشروع وحدة الخدمات الاستشارية بالجامعة المنشأة فى عام ١٩٧٤ والذى كان يقدم الاستشارات الفنية فى مجالات التعليم عن بعد على المستوى الجامعى لعدد كبير من الدول والجامعات خارج المملكة المتحدة - قامت الجامعة بإنشاء مركز الدراسات والتعاون

الدولى ليقوم بتقديم الاستشارات العلمية والفنية فى مجالات التعليم على البعد وللتنسيق بين إدارة الجامعات والمعاهد الأخرى التى تعمل عن طريق التعليم بالمراسلة فى كثير ن البلدان .

ويمكن تحديد الاتجاهات التى يعمل فى إطارها هذا المركز فى ثلاثة محاور :

المحور الأول : الخدمات الاستشارية :

وفى هذا المجال يقوم المركز بإعداد دراسات الجدوى والدراسات الفنية الأخرى للدول التى تتعاقد مع الجامعة المفتوحة بتنفيذ مشاريع متخصصة ومحددة فى مجالات التعليم عن بعد .

ويقوم المركز أيضا بإمداد هذه الدول بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن خارجها . وتقتصر هذه الخدمات فى العادة على المجالات الدراسية الجامعية العادية ولا تتناول الدراسات العليا والمجالات الأخرى التى تطرقها الجامعات .

المحور الثانى : محور الدراسات :

يشمل برنامج المعهد المركز مقررات وورش عمل فى بعض مجالات التعليم على البعد ومدة الدراسة فى هذه المقررات أربعة أسابيع وهى موجهة إلى متخصصين وعاملين فى مجال التعليم على البعد والمقررات التى تقدم فى الوقت الحاضر هى : تخطيط نظم

التعليم على البعد ، تصميم المناهج للتعليم على البعد ، الجامعة المفتوحة البريطانية ، طرق إعداد مواد التعليم الذاتي ، طرق إعداد الخدمات الفنية المساعدة للتعليم على البعد ، تنظيم وإدارة الدراسة على البعد .

المحور الثالث : الإعلام والتوثيق والتبادل :

فى هذا المجال أنشأ المركز قاعدة للمعلومات مزودة بكل المواد العلمية والوسائل التقنية والوسائل السمعية والبصرية والفهارس المرجعية كما قام المركز بإنشاء وحدة توثيق تقوم بتوثيق تجربة الجامعة المفتوحة فى التعليم على البعد وكذلك تجارب المراكز الأخرى .

كما يقوم المركز فى هذا المجال بإعداد برامج واسعة لتنمية تبادل الخبرات والمعارف والمواد بين الجامعة المفتوحة والجامعات والمعاهد النظامية .

ومن خلال هذه المحاور الثلاثة استطاعت الجامعة أن تربط نفسها عضويا ووظيفيا بمؤسسات التعليم على البعد فى كثير من بلدان العالم وأن تقدم تجربتها الواسعة والزائدة فى التعليم الجامعى بأسلوب مدروس ومبتكر .

٨ - تمويل الجامعة المفتوحة :

يتم تمويل الجامعة المفتوحة بمنحة مباشرة من وزارة التربية
ببريطانيا بينما يتم تمويل الجامعات البريطانية عن طريق لجنة المنح
الجامعية . وتقوم وزارة التربية بتغطية ٨٩ % من مجموع موازنة
الجامعة بينما تغطي رسوم تسجيل الطلاب ٩ % من مجمل الموازنة
وتسويق المواد والخدمات الاستشارية يغطي ٢ % من مجمل
الموازنة . وقد ارتفعت نسبة التمويل فى السنوات العشرة الأخيرة
ارتفاعا ملحوظا بسبب الزيادة فى عدد الطلاب والتوسع فى الخدمات
الأخرى التى تقوم بها الجامعة .

ويستهلك إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية قدرا كبيرا من
الموازنات المذكورة أو تقوم هيئة الإذاعة البريطانية بإنتاج (٣٠٠)
برنامج تلفزيونى و (٣٠٠) برنامج إذاعى بالتعاون مع الجامعة
المفتوحة كما يقضى الاتفاق المبرم بين الهيئة والجامعة أن تقوم
هيئة الإذاعة البريطانية بإرسال (٢٦) ساعة إذاعية و (٣٥) ساعة
تلفزيونية موجهة خصيصا لطلاب الجامعة المفتوحة فى تخصصاتهم
المختلفة وعلى سبيل المثال بلغ مجمل ما تقاضته هيئة الإذاعة
البريطانية من الجامعة المفتوحة فى عام ١٩٧٧ ما يعادل ٤,١
مليون جنيه إسترليني أى ما يعادل سدس ميزانية الجامعة فى ذلك
العام .

وقد أثبتت الإحصاءات أن كلفة الطالب فى الجامعة المفتوحة أقل بكثير من كلفة الطالب فى الجامعات التقليدية إذ أن الأخيرة تنفق كثيرا من مواردها على المعامل وقاعات المحاضرات وإقامة الطلاب وإسكانهم بينما لا تحتاج الجامعة المفتوحة إلى مل هذا النوع من الخدمات إذ أن الوحدات الدراسية تعد وتجهز وتبرمج مركزيا وتبعث للطلاب عن طريق خدمات بريدية منظمة .

ولقد اعترض طريق افتتاح الجامعة المفتوحة عدة صعوبات من أبرزها ما يأتى :

- (١) الشك والعداء من المواطنين .
- (٢) عدم متابعة أوقات البث الإذاعى والتفادى .
- (٣) تقدير الطلبات المقبولة للدراسة .
- (٤) كتابة المقررات الأساسية الأولى .
- (٥) تصميم برامج الحاسب الآلى .

ولقد أمكن بالعزم والتصميم والتعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية إبراز الفكرة إلى حيز الوجود وتعاطف المواطنين مع الجماعة المفتوحة وعدلت أوقات البث الإذاعى والتليفزيونى بما يناسب معظم الدارسين واستقرت نظم القبول وكتبت المقررات وصممت برامج الحاسب الآلى بما يسمح لها بالمرونة والتفوق .

(ب) التجربة الثانية : جامعة تايلاند المفتوحة :

لقد بذلت فى تايلاند محاولات خلال العقد الماضى لتوسيع فرص التعليم العالى من خلال زيادة عدد الجامعات فى الأقاليم ، إنشاء جامعة تعتمد سياسة الباب المفتوح فى القبول وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة فى إنشاء كليات خاصة ، ولكن جميع هذه الجهود لم تحقق الاستجابة الكاملة لمتطلبات حاجات المواطنين والمجتمع كما هو مخطط وبخاصة لفئة الكبار من العمال الذين يرغبون فى إتاحة فرص التعليم العالى لهم لتحسين نوعية حياتهم وكفاياتهم المهنية فى بلد يتغير بسرعة ويمر بعملية تنمية متسارعة مثل : تايلاند .

ووفقا لهذه الظروف ، فقد تم اعتماد نموذج للتعليم عن بعد فى جامعة " تايلاند " المفتوحة بديلا ناجعا إذ أن استخدام هذا النموذج يحقق ديمقراطية التعليم العالى لأن هذا النوع من التعليم ينتقل إلى الطالب حيث كان فى بيته أو غيرد من الأماكن . وتقدم هذه الجامعة مقررات متكاملة على المستوى الجامعى لرفع مستوى أداء الكبار الذين يعملون فى القطاعين العام والخاص وإتاحة الفرصة لخريجى المدرسة الثانوية الذين يعيشون فى المناطق الريفية للعمل والدراسة فى آن واحد .

ويتم توفير مقررات أيضا لأولئك المواطنين الراغبين في زيادة معارفهم دون التسجيل في برنامج معين بقصد الحصول على شهادة أو درجة علمية ، وهكذا يتم نشر المعرفة وإتاحة فرص اكتسابها لجميع المواطنين .

وليس لدى الجامعة جبرات للدراسة ولكنها تعتمد بدلا من ذلك على منحني يقوم على تعدد وسائط الاتصال ، بالإضافة إلى شبكة من مراكز محلية وإقليمية للدراسة . وأن الوسائط الرئيسية المعتمدة هي المواد المطبوعة والكتب والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ، بالإضافة إلى أشرطة الفيديو والأشرطة الإذاعية ، كما أن المراكز المحلية والإقليمية توفر لقاءات إرشادية وتوجيهية بالإضافة إلى تسهيلات دراسية أخرى للطلاب في جميع أنحاء البلاد .

وتصل برمج التعليم عن بعد إلى كل زاوية من زوايا الوطن . ويقدم للطلاب تربية في بيوتهم ويساعد على تحسين نوعية الحياة والعمل لعدد أكبر من المواطنين .

إن فكرة إنشاء جامعة مفتوحة في " تايلاند " قد نالت دعما حقيقيا من الحكومة التايلاندية في عام ١٩٧٦ م عندما عين مكتب الشؤون الجامعية لجنة للتخطيط للبدء في مشروع إنشاء جامعة مفتوحة وتعيين بروفيسور سيريزا آن مقرا لهذه اللجنة . وخلال مرحلة التخطيط برزت عدة أسئلة : ما الضرورة (الحاجة) لإنشاء

جامعة مفتوحة ؟ هل الجامعة المفتوحة قادرة فعلا على المحافظة على نفس نوعية المعايير الأكاديمية فى الجامعات التقليدية ؟ هل يجدى الاستثمار فى مثل هذا النوع من الجامعات ؟ هل سيحدث بسبب ذلك إهدار تربوى كبير ؟ وكان السؤال الأساسى الأكثر أهمية هو : هل الشعب التايلاندى سيراتح لنظام التعليم عن بعد علما بأنه اعتاد على نظام الدراسة الصفية طيلة حياته السابقة ؟ وكان بد من توفير إجابات واضحة ومحددة وآنية لهذه التساؤلات .

ولم تواجه لجنة التخطيط المهمة الصعبة المتعلقة بإنشاء الهيكل التنظيمى الإدارى والأكاديمى للجامعة المفتوحة لتأكيد نظام التعليم عن بعد وحسب . وإنما كان عليها مهمة جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة وتحليلها ووضعها أمام السلطات المعنية بصناعة القرار من أجل تبديد الشكوك لديهم واقتناعهم بتفضيل إنشاء مثل هذه الجامعة بالإضافة إلى الحصول على الدعم الشعبى اللازم لهذا المشروع .

وبناء على ذلك ، وخلال مرحلة التخطيط للمشروع ، فقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات الاحتياطية وذلك لضمان مبررات ومسببات النجاح التى تمثلت فى مسح الحاجات التربوية للمجتمع وعقد اجتماعات مع الأكاديميين فى الجامعات المختلفة لتوكيد مدى فعالية مفاهيم وتقنيات التعليم عن بعد وإعداد مرجعية عن هيكليّة وتنظيم الجامعات المفتوحة القائمة فى عدد من بلدان العالم وعمل مسح للبنى الأساسية القائمة والمشجعة بهذا النمط من التعليم (ومنها على سبيل

المثال تسهيلات الخدمة البريدية ، ومحطات الإذاعة والتلفزيون) .
وفى النهاية وبعد أن أوفت لجنة التخطيط بالمهمة الموكولة إليها
تقدمت بمشروعها إلى الحكومة للمصادقة عليه . وفى ٥ أيلول عام
١٩٧٨ م تم تأسيس جامعة " تايلاند " المفتوحة بموجب مرسوم ملكى
لتصبح أول جامعة مفتوحة فى تايلاند وفى منطقة جنوب شرق آسيا .

ومع أن الجامعة المفتوحة قد تم إنشاؤها رسميا إلا أنها
لم تكن فى وضع يمكنها من قبول الطلاب فورا ، وتحتاج إلى
حوالى سنتين من الإعداد والتحضير قبل أن تبدأ فى قبول
الدفعة الأولى من الطلاب . وتم العمل على ترجمة خطة
الجامعة إلى حقيقة واقعة ، انقضت السنتان الأوليان
التحضير فى تمكين الجامعة فى إطار الممارسات الواقعية .
وكانت المهمات الرئيسية تتصل بتنظيم واختبار وتطوير الكادر
للجامعة وتوفير الأموال والتسهيلات وتطوير المناهج وتصميم
التعليم ، وخلال مرحلة التحضير لاستقبال أول دفعة من الطلاب
المقبولين ، كان السؤال الرئيسى هو هل يتم استقبال الطلاب
قبل أن يكون للجامعة موقع دائم أم تأخير ذلك حتى يتم
استكمال المقرر الرئيس للجامعة (والذى كان متوقعا إيجازه فى
عام ١٩٤٨ م) . وكان البديل الأول الذى تم اختياره لاختبار
إمكانية استخدام الموارد القائمة بأقصى ما يمكن ، بالتالى وقع
أول تسجيل للطلاب فى الجامعة فى ديسمبر عام ١٩٨٠ م

حيث سجل بها ٨٢,٠٠٠ طالبا تقريبا فى كليتين هما كلية الدراسات التربوية وكلية العلوم الإدارية . وكان هذا الرقم أعلى سبع مرات مما تم تقديره أولا .

ومع ذلك ، ورغم ما كان مخططا له من أن تعمل الجامعة بكل ما تعنيه هذه الكلمة - بأقصى طاقاتها منذ البداية - فإن الجامعة قبلت جميع الطلبة الذين تقدموا بطلبات دون استثناء ، وخلال السنوات من ١٩٨١ - ١٩٨٥ م ارتفع حجم تسجيل الطلاب إلى ما يقارب (٣٧٠,٠٠٠) طالب وزاد عدد الكليات الجامعية ووصل إلى عشر كليات . والكليات العشر هى : كلية الآداب ، وكلية التربية ، وكلية العلوم الإدارية ، وكلية العلوم الصحية ، وكلية الحقوق ، وكلية الاقتصاد المنزلى ، وكلية العلوم الزراعية والتعاونيات ، وكلية العلوم السياسية ، وكلية علوم الاتصال .

وفى المراحل الأولية لإنشاء الجامعة انصب التركيز على وظائف التدريس والخدمات ، وفى مجال التدريس فإن الجامعة تقدم حاليا برامج درجة البكالوريوس ، وحتى هذا العام ١٩٨٦ فقد منحت الجامعة درجة البكالوريوس لثلاث دفعات حيث بلغ مجموع الخريجين (٣٨,٣١٨) خريجا . وفى مجال الخدمات فإن الجامعة قد أكدت على توفير التربية المستمرة للمواطنين وقد تم تحقيق هذا بثلاثة أساليب :

أولاً: أنشأت الجامعة برنامجاً أطلقت عليه اسم " شهادة اجتاز " ولم تحدد الجامعة أية شروط للائتحاق به ويدرس الطلبة في هذا البرنامج نفس المقررات ويجلسون لنفس الامتحانات التي يأخذها الطلبة العاديين الملتحقون بالبرنامج الذي يقود إلى درجة علمية وإذا اجتازوا الاختبارات لأي مقرر فبتهم يحصلون على شهادة اجتاز وحتى اليوم تم تسجيل ثمانى دفعات في هذا البرنامج وسجل فيها حوالى (٩,٠٠٠) طالباً .

ثانياً : أعدت الجامعة برامج تدريبية أثناء الخدمة بالتعاون مع هيئات حكومي وخاصة اعتماداً على الاحتياجات التدريبية لكل هيئة من هذه الهيئات . ومن هذه الناحية فإن نظام التعليم عن بعد بكامله يستخدم في تنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة . ومن هذه البرامج التي أنشئت بالتعاون مع مديرية الشرطة لتدريب الضباط وتعليمهم القانون مما لم يسبق لهم دراسته ، وثمة برنامج آخر تم إنشاؤه بالتعاون مع إدارة الأراضي لتدريب المسؤولين في تلك الإدارة ، وبرنامج ثالث تم إنشاؤه بالتعاون مع الأنواء المحلية لتوفير تدريب إدارى لسنواب رؤساء المناطق ورؤساء القرى ، وبرنامج رابع تم تقديمه بالتعاون مع إدارة تطوير المجتمع المحلى ، وكان الهدف منه توفير التدريب اللازم للنساء في مجالات الاقتصاد المنزلى وإدارة الأسرة والمهارات المهنية .

ثالثا : استخدمت الجامعة وبشكل مكثف وسائط البث الإذاعى والتليفزيونى لنشر المعرفة والمعلومات على الناس فى أنحاء البلاد ويذاع أكثر من (١٥٠) برنامج (وكل برنامج لمدة ٢٠ دقيقة) أسبوعيا ، أى ما مجموعه ٧,٨٠٠ برنامج كل سنة ، ويث أسبوعيا (٢١) برنامج تليفزيونى (وكل برنامج لمدة ٣٠ دقيقة) أى ما مجموعه (١,١٠٠) برنامج فى السنة .

ويقدر عدد المستفيدين من هذه البرامج الذين يشاهدونها ويستمعون لها حوالى خمسة ملايين من الطلاب والمواطنين .

ونظرا لأن الجامعة ما زالت من حيث التصنيف فى مرحلة البداية ، فإنه من المناسب عرض بعض المشكلات التى تم اكتشافها خلال الفترة القصيرة من بداية التعليم المفتوح ، وهى فى مجموعها تشكل حوالى ست قضايا أو نقاط تتلخص فى :

١- النقطة الأولى : ضرورة التعليم العالى عن بعد :

فى البلاد النامية تكون فرص التعليم فى النظام التقليدى محدودة إلى حد ما ولما كان مستوى النمو الاجتماعى والاقتصادى لأى مجتمع يرتبط بشكل أساسى بالتعليم وبالمهارات والمعارف والاتجاهات والقيم الاجتماعية والإنتاجية السائدة فيه ، فإنه من الضرورى أن يسود فى المجتمع نمط من التعليم يمكن الأغلبية العظمى من المواطنين من الحصول على فرص التعليم على أسس

متكافئة دون أن يضطروهم إلى ترك أعمالهم للالتحاق بالدراسة ،
وعلى هذا الأساس يعتبر نظام التعلم عن بعد وسيلة اقتصادية وفعالة
لتوفير الفرص التعليمية .

٢ - النقطة الثانية : المستهدفون في نظام التعلم عن بعد ؟

على الدول النامية أن تحاول تلبية الطلب المتزايد على التعلم
من قبل الراشدين الكبار ، وخريجي المدرسة الثانوية ، وأن إنشاء
جامعة مفتوحة يحقق هدفين رئيسيين :

أولهما : تمكين الراشدين الكبار من الدراسات الجامعية .

وثانيهما: توفير أماكن دراسية للشباب من خريجي المدرسة الثانوية.

وبالنسبة لجامعة مفتوحة مثل جامعة تايلاند المفتوحة عليها
أن توفر خدمات تربوية لهاتين الفئتين المختلفتين في مستوى النضج
الخلفيات وأسلوب الحياة ومستوى الدافعية - وعن طريق نفس
نموذج التدريس - إنما يشكل مشكلة معقدة لا محالة . حيث يسمح
لمجموعة الكبار من الموظفين (الذين يقومون بأعمال) الالتحاق
بنظام دراسة عن بعد مع الاستمرار في وظائفهم العادية .

وفي الحقيقة، قبلت الجامعة في السنتين الماضيتين خريجين
جدد من المدرسة الثانوية بنسبة ١٠% أقل من مجموع الطلبات التي
تقدم كل سنة ، ولذلك ، وعلى الرغم من فتح باب القبول لفئة الكبار

من العاملين وفئة خريجي المدرسة الثانوية الجدد ، فإنه من الواضح أن نظام التعلم عن بعد له شعبية أكثر عند فئة الكبار من العاملين ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه .

٣ - النقطة الثالثة : إنشاء نظام مناسب للتعلم والتعليم عن بعد :

فى بداية هذا المشروع كانت هناك محاولة للاطلاع على مشروع يفى بالحاجة أو نموذج ناجح لتبنيه بعد القيام بدراسة لتطويره إتجاهه وتم استعراض نماذج الجامعات المفتوحة مثل الجامعة المفتوحة فى بريطانيا للاستفادة من خبرتها الطويلة فى مجال التعليم عن بعد ، وبعد القيام بعدة زيارات استطلاعية ودراسية لمناطق مختلفة من العالم ، اقتنع المسؤولون بأنه من المستحيل أن تبنى أو تقليد أى نموذج قائم ، وأن أية مؤسسة يجب أن تصمم (تصنع) نظامها الخاص بها الذى يناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد الذى ستوجد فيه .

وفى الدول النامية تقنيات الاتصالات الجماهيرية لم تحقق بعد درجة التقدم المرغوبة ، وأن استخدام الراديو والتلفزيون بشكل خاص مازال محدودا ، لذلك فإن الاعتماد الأكبر يجب أن يكون على المواد المطبوعة بدلا من الوسائط الإلكترونية ، وحيث أن الخدمات التربوية المحلية نادرة وليس من السهولة الوصول إليها فإنه من الضرورى تعزيز التعليم المستقل (الذاتى) بتوفير فرص الإرشاد

والتوجيه من خلال الاتصال بين الطالب والمشرفين ، ومشكلة أخرى تتصل بعملية النشر بلغة أجنبية (كالإنجليزية) على اعتبار أن اللغة الأم هي التي تستخدم كوسيط في التدريس ، فإنه من المستحيل استخدام المواد التعليمية المتوافرة في الجامعة المفتوحة الأخرى والقائمة في دول متقدمة ، ولذلك كان هناك المزيد من المسؤوليات التي يتوجب الاطلاع بها ، ويمكن الاعتراف بأن هذه المشكلة قد يمكن حلها عن طريق الترجمة ولكن بشكل عام فإن إنتاج وتطوير مواد تعليمية تستخدم في التعلم الذاتي لابد من تحقيقها ، وفيما يتعلق بعملية التبادل للمواد التعليمية فيما بين مؤسسات التعلم عن بعد ، فإن الاحتمالات لتحقيق ذلك محدودة إلى حد ما ، وما يمكن إنجازه ببسر هو في مجال المعرفة الفنية بكيفية العمل وليس في المواد التعليمية .

٤ - النقطة الرابعة : ضمان نوعية تدريس عالية والحيلولة دون هبوط المعايير :

يميل عدد من الأكاديميين وبخاصة أولئك العاملين في الجامعات التقليدية ، والجهات المستخدمة التي اعتادت على الممارسات التربوية التقليدية إلى الشك في إمكانية التعلم عن بعد بفعالية ويزعمون بأن نظام التعلم عن بعد من المحتمل أن ينتج خريجين من نوعية هابطة بالمقارنة مع خريجي الجامعات التقليدية .

صحيح أن بعض الجامعات المفتوحة من مثل الجامعة البريطانية المفتوحة أثبتت بأنه من الممكن توفير تعليم من نوعية عالية مشابهة لما توفره الجامعات التقليدية ومع ذلك فإن الجامعة المفتوحة عليها مواجهة معضلات من أنواع مختلفة من قبيل التى ورد ذكرها سابقا وأن المسألة تتعلق بكيفية إقناع المواطنين بفعالية نظام التعلم عن بعد والفوز بالاحترام اللازم لمثل هذا المنحى الجديد بسرعة ، حتى يتحقق الاحترام المنشود لهذا النوع من التعليم .

٥ - النقطة الخامسة: تجنب الإهدار دون إنتاج وفرة ن الخريجين :

إن المعضلة التى تواجه معظم الجامعات المفتوحة تتلخص فى أن هناك نسبة عالية من التسرب ومن جهة أخرى هناك فائض من الخريجين يتجاوز الطلب عليهم واقتصاديو التعليم يميلون لنقد الاستثمار فى مجال التعليم عن بعد من خلال إبرازهم للحقيقة القائلة بأن معدل الإهدار فى الجامعات المفتوحة أعلى من الجامعات التقليدية، وفى نفس الوقت ، إذا كانت الجامعات المفتوحة يمكنها التدريس بفعالية فهناك الخوف من حدوث وفرة زائدة من الخريجين بسبب كثرة قبول الطلاب بنسبة أعلى من قبولهم بمؤسسات التعليم العالى التقليدية ، وفى نفس الوقت إذا كانت الجامعة مفتوحة بكل معنى هذه الكلمة فإن فرص الفرص التعليمية التى تقدمها للمجتمع ككل تكون غير محدودة . ولهذا فإن المطلوب هو كيفية تحقيق توازن

بين الطلب الاجتماعى على التعليم ومتطلبات العمالة ، وأن خبرتنا فى مجال إحصائيات الطلاب المسجلين تشير إلى أن مشكلة الخريجين العاطلين عن العمل ليست مشكلة حقيقية لأنه أقل من ١٠ % من خريجى المدرسة الثانوية الجدد الباقى من العاملين الكبار الذين لا يريدون فصل العمل عن الدراسة ، ولهذا فإنه من الواضح أن التركيز أكثر على التعليم أثناء الخدمة لأولئك الذين يعملون أكثر من التعليم قبل الخدمة لأولئك الذين لم يدخلوا بعد سوق العمل . ولدينا كل المبررات المقنعة بأن هذا الاتجاه سيستمر ولهذا فإن معضلة البطالة لن تظهر على الإطلاق ، وسوف تؤثر فقط على نسبة ضئيلة من الطلاب .

٦ - النقطة السادسة والأخيرة : مفتاح النجاح ؟

إن توفير التعليم العالى عن طريق نظام التعلم عن بعد مدين بفشله أو نجاحه إلى الكادر المتاح وبخاصة الكادر الأكاديمى . وفى الدول النامية ، هناك أصلا ندرة فى الكادر المؤهل تأهيلا جيدا فى الجامعات التقليدية ، وأن تأسيس جامعة جديدة تصبح معها مشكلة أزمة الكادر أكثر حدة وعملية الاختبار تكون محدودة . وفى حالة الجامعة المفتوحة ، وحتى لو بذلت عناية كبيرة فى عملية اختيار كادر مؤهل بشكل جيد ، فإن مشكلة تكيفهم للنظام الجديد . تبقى مهمة صعبة . وفى الحقيقة أنها مهمة صعبة جدا لتحويلهم إلى متحمسين وخبراء فى النظام الجديد . وليس من المبالغة القول بأن نظام

التعليم عن بعد قد أحدث تغييرات جذرية فى التعليم العالى الذى كان ينظر إليه على أنه طقوس مقدسة تمارس خلف أبواب مغلقة لعدة قرون . وأن الأكاديميين الذين ينخرطون فى نظام التعليم العالى يطلب منهم لذلك أن يمتلكوا الشجاعة والمهارات . إن من أولى المهمات العظيمة التى يجب القيام بها منذ البداية بالنسبة لجامعة مفتوحة فى الدول النامية أن تهيىء قيما واتجاهات جديدة ، وبكلمات أخرى فإن على الأكاديميين أن يملأوا بما يمكن أن نطلق عليه اسم قلب التربة ليصبحوا داء جديدة من الأكاديميين المتعاطفين مع نظام التعليم عن بعد .

وإذا كان تطوير الكادر يعتبر المفتاح للنجاح فالتعاون مطلوب أساسا بين مؤسسات التعليم عن بعد من خلال تبادل الخبرات والموارد من أجل إغناء خبرة ومعرفة كوادر التدريس وتزويدهم بمهارة جديدة . وهذا الأمر يجب أن يتم التركيز عليه بقوة لتحقيق مستوى (جودة ونوعية) عالية من التعليم والتعلم عن بعد ، لذلك فإن المدرسين هم بلا شك المفتاح للنجاح .

إن نظام التعليم والتعلم عن بعد يعتبر تجديدا يسهل عملية ديمقراطية التعليم العالى فى المجتمع . ومن السهل قول هذا ، ولكن من الصعب ترجمته إلى واقع . وعلى أى حال ، إن الأمر صعب كما يلاحظ وكلنا قد يجمع على أن التعليم عن بعد رسالة يجب أن نؤدبها وتحد يجب أن نقبله فى آن واحد .

(ج) تجربة جامعة العلامة إقبال المفتوحة فى الباكستان :

١- تمهيد :

بدأ التعليم عن بعد فى جامعة العلامة إقبال المفتوحة بالباكستان منذ ١٢ سنة مضت ونجحت الجامعة بذلك فى إرساء أسس التوجه لهذا النوع من التعليم ، وهى جامعة ذات وسائل ومستويات تعليمية ومقررات متنوعة ، فهى تقدم برامج دراسية تتراوح من محو الأمية إلى دراسات جامعية ، وهى تجذب عددا كبيرا من الطلاب الذين تصلهم وحدات المقررات الدراسية فى منازلهم أو أماكن عملهم ، كما أن المقررات الدراسية مفيدة للراغبين فى العلم والثقافة دون التسجيل للحصول على درجة علمية أو شهادة أو دبلوم .

وهى توفر فرصة ثانية لمن لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم فى المعاهد الرسمية ويبحثون عن فرصة تحسين مؤهلاتهم الدراسية. كما أنها توفر فرصة التدريب على رأس العمل للمهتمين ، ويجرى حاليا الإعداد لتقديم برامج تتيح فرصة الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراة فى هذه الجامعة .

وتستخدم الجامعة كل الوسائل والمعينات من سمعية وبصرية ومطبوعة (المذاعة وغير المذاعة) فى التعليم وكذلك اللقاءات المباشرة بين الطلبة والأساتذة كلما دعت الظروف لذلك .

ونستطيع أن نقول ببساطة أن جامعة العلام إقبال تتيح فرصة التعليم للمواطن مدى الحياة وهى بذلك تسد الثغرات التى تنتج عن تطبيق النظم التعليمية التقليدية إذ أنها تحمل التعليم إلى المناطق المحرومة والمعزولة .

وتتكون وحدات البرامج الدراسية من نصوص مطبوعة مصممة خصيصا للتعليم الذاتى وبدون مساعدة من المدرس وبدعمها برامج إذاعية وتلفازية على شكل البث الوطنية وكذلك شرائط إذاعية وشرائط فيديو ووسائل تعليمية أخرى .

٢ - قوة التعليم وتدفقاته :

إن الاستيعاب السنوى الحالى بلغ ١٢٠,٠٠٠ طالبا أى بزيادة ١١٠ % عن سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ م ، وهناك حاليا ١١٠ مقررات دراسية وينتظر أن تصل إلى ١٥٠ مقررا دراسيا مع نهاية سنة ١٩٨٨ م ، أما ميادين التعليم فهى التعليم العام والتعليم الوظيفى وإعداد المعلمين وتعليم المرأة والتعليم العالى وتشمل فئات الدارسين الطلبة من ١٦ - ٧٥ سنة وأكثر، ونسبة التعليم العام المفتوح ٤٠ % من إجمالى الدارسين والتعليم الوظيفى ٣٠ % وإعداد المعلمين ٢٤ % ونسبة ١ % فقط لمواصلة دراسة مقررات الماجستير .

٣- الوسائل التعليمية ودعم وسائل التعليم :

أهم مصدر فى الوسائل التعليمية هو المواد المطبوعة والواجبات والورش والراديو والتلفزيون ، ويجرى العمل حاليا على إنتاج أشرطة راديو وفيديو ترسل إلى الطلبة مع المطبوعات أو توضع فى المراكز الدراسية التى بلغت حاليا ٣٥٠ مركزا دراسيا . وستوضع فى بعض هذه المراكز حاسبات آلية ، كما تستخدم هذه المراكز ١٣٠٠ معلما لبعض الوقت لتسهيل مهمة الطلبة .

٤- المقررات والمجموعات (الوحدات) الدراسية :

توفر الجامعة سلسل كبيرة من المقررات الدراسية بمستويات متنوعة مما يتيح للطلبة فرصة جيدة لاختيار المناسبة للدراسة ، وقد تم عمل مجموعات (وحدات) دراسية متجانسة لتفادى الهدر ووضع أساس للتخصص فى مستوى الماجستير والمجموعات هى :
الإنسانيات ، وإعداد المعلمين ، والتعليم الفنى ، إدارة الأعمال ، التجارة ، العلوم الاجتماعية ، اللغة العربية ، الدراسات الباكستانية ، الدراسات الإسلامية ، والاقتصاد المنزلى ، وتعليم المرأة ، ويخطط هذه البرامج ويعدها ويتعهدا ثلاث كليات فى الجامعة هى :

- كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية .
- كلية علوم التربية وتعليم الراشدين ومواصلة التعليم .
- كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية .

أما المقررات فهي المستويات الوظيفية والدراسات الثانوية وما بعد الثانوية (للجامعة) والدراسات العليا .

٥ - دراسات السكان وتعليم المرأة :

أعدت جامعة العلامة إقبال المفتوحة ترتيبات خاصة لدراسات فى مجالات الاحتياجات العاجلة ، إن تعليم السكان مجال مهم لدول العالم الثالث وقد أعدت مقررات خاصة للمعلمين .

وبتوجيه من حكومة باكستان أعدت هذه الجامعة برامج شاملة ومتوسطة وعالمية لمحو الأمية وتعليم المرأة ، وتعطى الأولوية للمقررات الوظيفية التى تؤدى إلى الحصول على الثانوية (الماتريكيوليشن) وفق نظم التعليم عن بعد ، وقد قررت الجامعة توفير فرص تعليمية لمجتمع النساء وخاصة اللاتى يعشن فى المناطق الريفية ومن المقرر تعليم (١٠٠٠٠) امرأة إلى مستوى الثانوية (الماتريكيوليشن) فى الخطة الحالية .

٦ - خدمات الإرشاد والتوجيه الطلابى :

توفر الجامعة المساعدة الكاملة للطلاب ضمن إطار برنامج خدمات الإرشاد والتوجيه الطلابى وذلك للطلاب الذين لا يدركون إجراءات ووسائل التعليم والذين يواجهون مشكلات دراسية تتعلق بمقررات معينة .

٧ - البحث والتنمية :

أنشأت الجامعة إدارة للبحث والإحصاءات وتتولى هذه الإدارة البحوث وإعداد الدراسات التقييمية وتوفير المعلومات الضرورية لبدء المقررات الدراسية وتطويرها ، وهناك لجنة خاصة للبحث والتقنية تقوم على فحص وتحسين العمل الأكاديمي وإجراء بحوث في جميع المجالات الأكاديمية التي تقدمها الجامعة .

٨ - المشروعات التعليمية :

تعهدت الجامعة ببعض المشروعات التعليمية ذات الأهمية الكبيرة على المستوى الوطني ، وهي مشروعات لا تقف مسؤولية الجامعة فيها عند الاشتراك في مسؤولية محو الأمية على المستوى الوطني بل تتعدى ذلك إلى مسؤولية إنتاج المواد اللازمة لبرامج محو الأمية والاستراتيجيات والسياسات وتبنى الوسائل الحديثة الممكنة ، ومن المشروعات التعليمية ما يركز على تعليم المجتمعات القروية النسائية وتسهم الجامعة في هذا المشروع بإنتاج مواد تعليمية بثلاث لغات هي الأوردية والسندية والبوشتو ، وقد وفرت مراكز هذا المشروع الفرصة لمحو الأمية الوظيفية لسبعة آلاف شخص من الجنسين .

كما تشارك الجامعة في مشروع التعليم المدني الذي يهدف إلى تدريب القيادات المحلية لكي تلعب دورها بكفاءة .

وتدير الجامعة بنجاح لحساب اليونسكو بعض المشروعات ومن أهمها مشروع المدارس المتحدة ASP الذى يركز على تنمية التفاهم الدولى للسلام ومن خلال التعليم ومشروع البرنامج الآسيوى للمستجدات التربوية من أجل التنمية APEID ويركز هذا المشروع على تطوير الوسائل والأساليب الحديثة فى التعليم . وتنتج الجامعة المواد المطلوبة لهذين البرنامجين . كما تضطلع جامعة العلامة إقبال المفتوحة فى الباكستان بمهمة إنشاء المعهد الإقليمى للتعليم التكميلى بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة الدول الإسلامية وسيضطلع هذا المعهد بتعليم التربية الإسلامية واللغة العربية للمسلمين فى آسيا .

قضية مطروحة أمام جامعة الخليج المفتوحة :

عندما يشخص الناس تشخيصا واضحا للعمل على حل مشكلاتهم التربوية ويخططون احتياجاتهم المستقبلية فى ضوء مكتشفاتهم فإنهم سيفجرون الطاقات الوطنية ويتملكون زمام القوة .

العرض السريع لمؤسسات التعليم عن بعد وإنجازاتها ومصادقيتها التى ثبتت بمرور الوقت وتحليل الوضع القائم كل ذلك يوفر أرضا خصبة قاعدة اختيار أمام الجامعة المفتوحة المقترحة للدول العربية الخليجية ، إن الحاجة إلى هذا النظام العالم العربى

جاءت في وقتها ومتطلباته تبررها الظروف الجغرافية والسكانية في
الأجزاء العديدة للوطن العربي .

فالمعلومات والمهارات والخبرات اللازمة لمثل هذا المشروع
متوافرة ومتاحة والباكستان دولة شقيقة وتستطيع أن تقدم الخبرات
الفنية والمهارات اللازمة للتخطيط والإعداد لهذا المشروع كما يسرها
أن تسهم في تدريب الأفراد اللزمين وإنتاج المواد المطلوبة . وتظل
هناك بعض الأسئلة التي ينبغي أن نوجهها إلى أنفسنا وهي :

- (١) لمن توفر التعليم عن بعد ؟
- (٢) ما المقررات المطلوبة لتحقيق الهدف ؟
- (٣) ما الوسائل المتاحة والأكثر ملاءمة للاستخدام ؟
- (٤) ما البنى الأساسية اللازمة لبدء مؤسسة تعليم عن بعد ؟
- (٥) ما الوقت المناسب للبدء بفعالية في المشروع ؟

والإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة المشابهة ،
توفر البعد اللازم لكي يأتي التخطيط على أسس قوية متينة .

د - جامعة الهواة فى اليابان

نشأتها :

لم تكن اليابان أقل حظا من بريطانيا فى اهتمامها بالتعليم الجامعى المفتوح ، وذلك لاعتناعها منذ فترة طويلة ، بضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل اليابانيين ، حيث أن التعليم الجامعى الحكومى ، قد عجز عن مواجهة الإقبال من قبل اليابانيين على التعليم والتعلم ، ومن ثم فقد أصبح هدفا لنقد واسع وكبير من قبل وسائل الإعلام وجماعات الإصلاح المختلفة ، ومن أهم الموضوعات التى كانت مثارا للجدل والنقد اختبارات القبول وما تسببه من توتر مفرط للطلاب . ومن ثم كانت جامعة الهواة هى المنفذ البديل لتحقيق ذلك الهدف النبيل . ولقد تم إنشاء جامعة الهواة فى اليابان عام ١٩٨٣ ، وتم انتظام أول دفعة من الطلبة فى شهر إبريل من عام ١٩٨٥ ، أما بالنسبة للعلوم التى أعدت برامجها لتكون انطلاقا للعلوم الدرامى التأسيسى الأول للجامعة ، فهى : علوم الصناعة ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم الطبيعية .

وخلال السطور التالية سوف نتناول جامعة الهواة فى اليابان كما يلى :

أهداف جامعة الهواء :

تهدف جامعة الهواء في اليابان إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إعداد المواطنين العاملين بالتعليم الجامعى ، والوصول إلى ربات البيوت فى بيوتهن ، واستثمار ما لديهن من خبرات الحياة .
- توفير نظام جامعى مرن لأولئك المتخرجون الجدد من التعليم الثانوى .
- فتح عجلة الأبحاث ، ومواكبة كل ما يتطلبه العصر بالتعاون مع باقى الجامعات الموجودة فى اليابان .

وعموما يمكن القول بأن التعليم الجامعى المفتوح فى اليابان يهدف إلى تدعيم مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ، وتأكيد دور التعليم فى تقدم علميا وتكنولوجيا ، كما أنه يهدف إلى فتح أبواب التعليم الجامعى أمام جمهور كبير لم يتمكنوا لظروف خارجه عن إرادتهم من دخول التعليم الجامعى ، كذلك فإن برامج التعليم الجامعى المفتوح تهدف إلى تحقيق دور اجتماعى ، فالطريق مفتوح للدراسة بصرف النظر عن التأهيل السابق .

إدارة التعليم الجامعى المفتوح :

ياعتبر أنه لم تنشأ للتعليم المفتوح باليابان (جامعة الهواء) كليات أو أقسام خاصة به ، ولكنه أنشئ فى كليات أو أقسام قائمة بالفعل ، ليكون موازيا لبرامج الدراسة النظامية ، فإنه لا توجد أية تنظيمات خاصة به . ومع ذلك هناك خصوصيات محددة فى إدارة

التعليم المفتوح وتنفيذ برامجها لا وجود لها في برامج التفرغ ، ذلك أنه من أجل تحقيق أكبر عائد منه تنظم أقسام المراسلة للقيام بوظائف الإدارة والتنفيذ . وهذا لا ينفي حقيقة أن برامج المراسلة بالتعليم المفتوح تعتبر أساسا مسئولية الكلية أو القسم ، بما يتمشى مع سياسات كل منها .

ويمكن القول بأن إدارة التعليم الجامعي المفتوح تتم كما يلي :

- (١) قسم التعليم بالمراسلة ، ويضم الأوصياء وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأمين المكتبة الشاملة ، ومدير قسم شئون الطلاب وعضوين من كل كلية تقدم تعليمًا مفتوحًا بالمراسلة .
- (٢) المدير ويرأس قسم التعليم بالمراسلة ، ويعينه رئيس الجامعة بموافقة اللجنة الأكاديمية .
- (٣) اللجنة الأكاديمية ، وهي جزء من قسم التعليم بالمراسلة ، تضم سبعة وعشرين عضواً : تسعة منهم ينتخبون من بين أعضاء هيئة التدريس من الكليات التي تقدم تعليمًا بالمراسلة . وتختص اللجنة بأمور منها : قبول الطلاب - التقدم للامتحانات - النواحي الأكاديمية والفنية المتصلة بالمقررات - تقويم الطلاب - النواحي المتصلة بأعضاء هيئة التدريس .

(٤) مكتب الإرشاد والتوجيه الدراسى ، ويعمل به عد من أعضاء اللجنة الأكاديمية ، ويرأس المكتب مدير قسم التعليم بالمراسلة ، ويساعده أحد أعضاء هيئة التدريس .

(٥) قسم الطلاب ، ويختص القسم بأنشطة الطلاب خارج المنهج ، ويعين رئيس الجامعة أحد أعضاء هيئة التدريس مديرا للقسم بموافقة مجلس الجامعة .

(٦) الأمانة ، وتنظم الأمانة لتنفيذ كل ما يتصل بالتعليم بالمراسلة من أمور ، وتضم الأمانة أقسام التسجيل وشئون العاملين والحسابات والشئون الأكاديمية والشئون العامة .

نظام قبول الطلاب بجامعة الهواز :

فى بداية تقديم برامج الدراسة بالمراسلة كان الدارسون من نوعيات مختلفة : جنود ، ريفيون ، متخرجون من كليات عسكرية ... إلخ ، وفى الخمسينات أدى التعليم بالمراسلة دورا هاما فى تأهيل المعلمين وفى إعادة تدريبهم . وفى الستينات ومع النمو الاقتصادى فى اليابان بدأ الاهتمام يزداد بالتعليم بالمراسلة للعاملين فى التجارة والصناعة والراغبين فى دخول هذه الميادين ، وفى أواخر الستينات انخفض عدد المعلمين الملتحقين بهذه البرامج ، وزاد عدد النساء من ربات البيوت ، ويرجع ذلك إلى كثافة برامج تأهيل المعلمين بالمراسلة فى الخمسينات ، وزيادة الوعى الاجتماعى فى الستينات بين النساء ، مما دفع بأعداد كبيرة منهن إلى التقدم للدراسة . أما فى السبعينات فيلاحظ كثافة البرامج التى تقدم لتأهيل وتدريب معلمى المدرسة

الابتدائية ورياض الأطفال ، التى تقدمها كليات التربية بالمراسلة . ولما كانت مقررات الدراسة مماثلة للمقررات التى يدرسها الطالب المنتظم ، فإن شروط القبول ببرامج التعليم بالمراسلة هى نفس الشروط المطلوبة بالنسبة للطالب العادى للالتحاق بالجامعة . هذا وهناك جامعات تعفى الطلاب الذين يدرسون بالمراسلة من بعض اختبارات القبول التى تعقد للطلاب المنتظمين . ويمكن للدارسين التسجيل فى أى وقت خلال الفترة من إبريل حتى أكتوبر من كل عام. وتحدد كل جامعة شروط القبول ببرامجها ، وتختار دارسيها بعد فحص سجلاتهم المدرسية وتقديم الوثائق المطلوبة .

البرامج الدراسية ونظم الدراسة فى جامعة الهواة :

تقدم جامعة الهواة فى اليابان برامجها فى علوم الصناعة ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم الطبيعية ، وتشترط جامعة الهواة أن يكون الدارس حاصلًا على الثانوية العامة ، وإن لم يكن كذلك فعليه إنجاز عدد معين من الوحدات الدراسية التى تؤهله للقبول ، ومن ثم الانتظام .

وتمنح جامعة الهواة الدارسين فى نهاية المراحل الدراسية درجة البكالوريوس فى الدراسات الحرة ، ونظام الدراسة فى جامعة الهواة مرن ومفتوح للجميع ويتوجب على الدارس فيه الآتى :

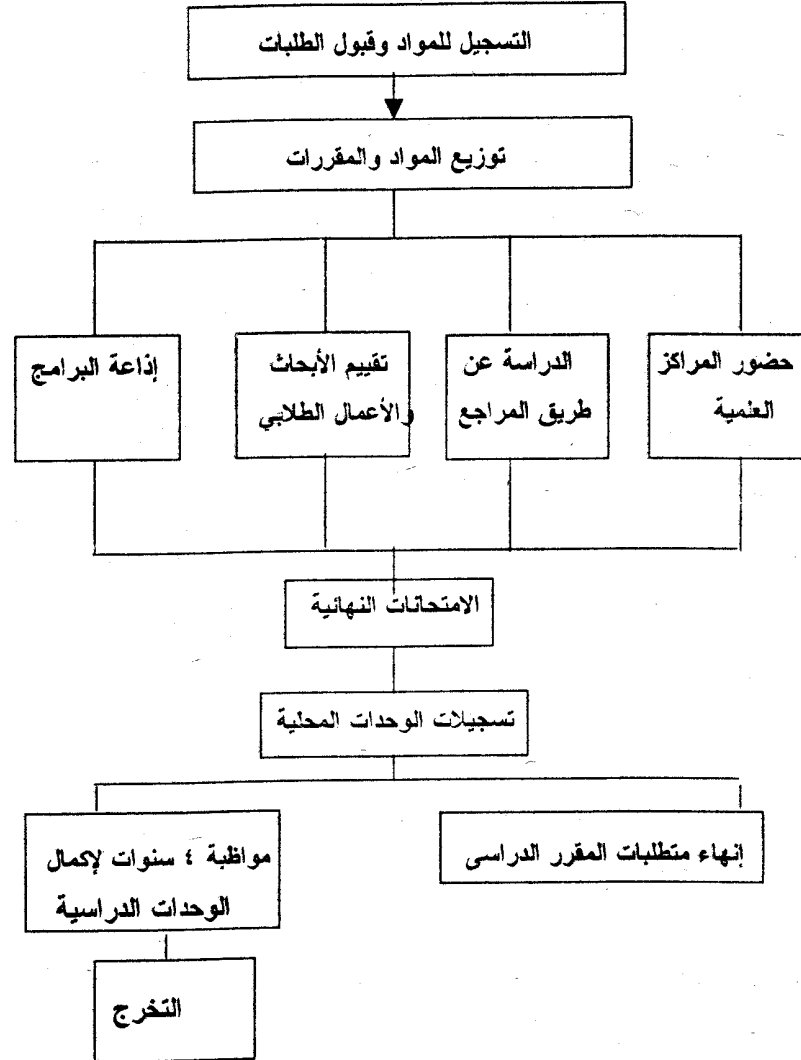
- ♦ مشاهدة البرامج التليفزيونية والاستماع إلى البرامج المذاعة بما يعادل (٤ - ٥) برامج فى الأسبوع الواحد .
- ♦ دراسة الكتب والمقررات المطلوبة لمدة ٤ - ٥ ساعات أسبوعية .

♦ حضور الدروس فى المركز مرة واحدة فى الأسبوع ، ولمدة ٣ ساعات ، ويستمر الدارس إلى أن ينهى ما يعادل ١٢٤ وحدة دراسية ، كى يحصل على شهادة البكالوريوس .

وتبث جامعة الهاء برامجها لمدة ١٨ ساعة يوميا ، من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة مساء ، وتعاد البرامج فى أيام مختلفة من الأسبوع ، وفى أوقات متباعدة ، كى تده الفرصة لجميع الدارسين من مشاهدتها والاستماع إليها . كما هيات جامعة الهاء مراكز تعليمية بها ، يستطيع الدارس الانتظام بها من أجل مزيد من التعليم ، من خلال اللقاء مع باقى الدارسين أو لتلقى الإرشادات من المدرسين ، كما أن الدروس الحلقات الدراسية التى تعقد فى المراكز التعليمية تستمر خلال أيام الأسبوع والعطل ، وذلك من أجل تحقيق مرونة التعليم للجميع . والمراكز التعليمية هى مراكز لعقد الامتحانات الفصلية للدارسين ، ويزود كل مركز تعليمى بمسؤول ومدرسين منتظمين من أجل التعليم والإرشاد والتوجيه .

ويقول دير جامعة الهاء فى اليابان السيد (هيدو كاتسوكى) :
أستطيع أن افترض أن المنتظم بالدراسة الجامعية فى مثل هذا النظام يمكن أن يحقق النتائج المرجوة هذه ، إذا كان ذا عزيمة كافية تعينه على مواصلة تعليمه ، ويضيف قائلا : إن الدافع للتعليم يزداد كلما تقدم العمر بالإنسان ، خاصة فى هذا العصر الذى تتقدم العلوم فيه بشكل مطرد . وهذا النظام الجامعى يدع مزيدا من الفرص لأولئك الذين ل تسمح لهم فرص التأهيل الجامعى حتى الآن .

ويبين الشكل رقم (٣) نظام الدراسة في جامعة الهواء اليابانية



وعموماً يمكن القول بأن نظام الدراسة بجامعة الهوا تشتمل ما يلي :

(١) نظم عادية كتلك التى يدرسها الطالب المنتظم بالجامعة أو الكليات الصغرى ، يحصل الطالب فى نهايتها على نفس المؤهل الذى يحصل عليه زميله التفرغ . وقد كانت هذه البرامج قاصرة على الكليات النظرى ، ومع عام ١٩٧٥ وبصدور قانون مستويات التعليم بالمراسلة بدأت كليات العلوم والهندسة تقديم برامج دراسية للدارسين ، وهى برامج للتعليم بالمراسلة تتضمن أساساً تجارب أعمال تطبيقية . وهناك برامج لتأهيل المعلمين ، حيث تقدم كليات التربية برامج للتعليم بالمراسلة طبقاً لقانون تأهيل المعلمين . وهناك فرصة أمام الدارس لدراسة مقررات تخصصية متعددة ليس فقط فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى ولكن فى مستوى الدراسات العليا التى تؤدى إلى الحصول على درجات متعددة حتى درجة الماجستير فى تخصصات متعددة فى كليات متنوعة .

(٢) نظم أخرى لا تؤدى بالدارس للحصول على درجة وهى :

- نظام السينكوكا Senkoka ، ويتضمن برامج لطلاب الدراسات العليا الراغبين فى تعميق تخصصهم ، ومدة هذا البرنامج عام واحد .

- نظام القيد الخاص : وهو نظام يتيح الفرصة لمن لا يحملون مؤهلات تسمح لهم بالالتحاق بالجامعات لدراسة مقررات جامعية لا يحصل الدارس بعدها على درجة علمية .
- نظام دراسة الموضوع الواحد : حيث يدرس الطالب موضوعا واحدا فقط دون اعتبار لمؤهلاته السابقة ، ويختار هذا الموضوع من موضوعات محددة سلفا .
- نظام الاستماع ، حيث يدرس الطالب مقررات بالمراسلة تؤهله لدخول امتحان شهادة العمل بالتعليم .

(٣) التمدرس Schooling ، وبسبب صعوبة الانتهاء من دراسة برنامج تعليمي على المستوى الجامعي بالمراسلة والابت فقط ، فإن التمدرس المباشر يعتبر أمرا ضروريا . ويتيح التمدرس تناول الموضوعات التي يستحيل تناولها بالمراسلة ، ومن أمثلة ذلك : التربية البدنية ، والأعمال التطبيقية ، واللغات ، وحلقات المناقشة ، ومن جهة أخرى يحقق التمرس أهدافا سلوكية ، ويشبع إحساس الدارس بانتمائه إلى الجامعة ، بدراسته في حرمها ، ويقدم للدارسين فرصة التعرف على بعضهم وتكون صداقات والاحتكاك المباشر بهيئة التدريس ، فضلا عن اكتساب روح الحياة الجامعية .

ومن أنماط التعليم المدرسى :

- الدراسة الصيفية : ويدرس الطالب فيها موضوعات متنوعة داخل الجامعة فترة تتراوح ما بين ثلاثة وستة أسابيع فى يوليو وأغسطس من كل عام .
- الفصول المسائية : وهى أيضا داخل الجامعة أو أحد مراكزها .
- فصول نهائية على مدار العام ، والنسبة المخصصة لها قليلة ، نظراً لما تتطلبه من تفرغ وما يتصل بذلك من انقطاع الدارس عن عمله . وتتم هذه الدراسة فى مراكز داخل المدن الإقليمية .

تقويم الطلاب فى جامعة الهوا :

هناك تقويم على مدار العام الدراسى ، حيث يتم تقويم عمل الدارس عن طريق المراسلة واللقاء المباشر ، ويقوم المحاضرون وهيئة التدريس بتقويم الواجبات التى يكلف بها الطلاب ، والتى يرسلونها بالبريد إلى الجامعة ، ويتضمن التقويم توجيهات للدارس ، كما يتم هذا التقويم فى أثناء الدراسة المنتظمة ، وفى أثناء الزيارات التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس للأقاليم للالتقاء بالدارسين ، ومناقشة ما يصادفهم من مشكلات فى المقررات ، وفى هذه اللقاءات يقوم عمل الدارسين من خلال ما أنجزوه من أعمال كلفوا بها فى لقاء سابق .

وهناك امتحانات لكل مقرر ، وتحقيقاً للعدالة يمتحن الطلاب جميعاً فى مكان واحد بامتحان موحد تشرف عليه الجامعة . وتعطى كل جامعة جدولاً لامتحاناتها منذ بداية العام الجامعى ، ويدخل الدارس الامتحان إذا رأى أنه يمكنه دخوله ، وتشترط بعض الجامعات تقديم بحث فى نهاية العام واختبار الدارسين شفويًا .

تمويل جامعة الهواء :

كانت الجامعات الخاصة التى يتم بها التعليم بالمراسلة ، تعتمد فى تمويلها كلية على ما يدفعه طلابها ، ومع بداية السبعينات تغيرت الحال ، حيث بدأت الدولة تقدم معونات مالية لهذه الجامعات ، بما يعادل ثلث ميزانياتها تقريباً . ولما كان التعليم بالمراسلة يتم من خلال جامعات قائمة ، فإن تكلفته تعتبر منخفضة نسبياً ، إذا ما قيس بجامعات تقدم تعليمًا مفتوحاً فقط .

ويدفع الطلاب مصروفات سنوية للتسجيل والدراسة ، ويمثل ما يدفعه الطالب الذى يتعلم بالمراسلة ١٦,٧ % ، مما يدفعه الطالب المنتظم ، وعموماً يمكن القول بأن هناك مصدرين أساسيين لتمويل جامعة الهواء هما :

(أ) الرسوم التى يدفعها الطلاب ، وتنقسم إلى رسوم الالتحاق ، ورسوم التعليم .

(ب) ما تخصصه الدولة للجامعة من تمويل حكومى .

ورسوم الالتحاق التى يدفعها الطلاب فى جامعة الهواء رسوم زهيدة جداً ، إذا ما قورنت بمثيلتها فى الجامعات العامة أو الجامعات الخاصة .

تحليل مقارن لنظام الجامعات المفتوحة فى إنجلترا واليابان :

هناك تشابه كبير بين النتائج التربوية التى حققتها كل من الجامعة المفتوحة فى إنجلترا وجامعة الهواء فى اليابان ، يتمثل فيما يلى :

- تشابهت الجامعتان فى مقدرتهما على تحقيق توازن بين دورهما فى تقديم الخدمات التعليمية لطلابهما ، وبين تشجيع البحث العلمى الذى يعد من أبرز سمات هاتين الجامعتين ، والذى استهدف تنظيم العمل بكل جامعة وتطوير خدماتها التعليمية ، فضلاً عن تطوير التعليم الجامعى القائم بصفة عامة ، وتطوير التعليم الجامعى المفتوح بصفة خاصة ، فقد أنشأت كل جامعة مؤسسات علمية خصيصاً لدعم جهود البحث العلمى ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأبحاث العلمية لا تقوم على أساس فردى ، بل تتم من خلال فرق للأبحاث يوجد منها فى إنجلترا ٢٥ فرقة تابعة لمعهد تكنولوجيا التعلم الذى أنشأته الجامعة المفتوحة ، وفى اليابان أنشأت وزارة التربية والتعليم اليابانية المعهد القومى لتطوير التعليم عن طريق الوسائط

المتعددة ، وقد نجحت هذه المؤسسات العلمية فى تطوير المقررات الدراسية وطرق التدريس التى تستخدم فى التعليم من بعد .

- حققت هاتان الجامعتان نجاحاً كبيراً ، فى إعداد المقررات الدراسية إعداداً جيداً ، وذلك لأنهم لم يتركوا إعداد المقررات الدراسية لشخص بعينه ، بل أدخلت طريقة " فرق وضع المقررات الدراسية " ، وهذه الفرق تضم متخصصين فى تكنولوجيا التعليم ، ومتخصصين فى الإخراج الإذاعى والتليفزيونى ، وأساتذة أكاديميين ، وكانت النتائج التى حققتها هذه الفرق أن هذه المقررات خرجت للدارسين بالتكلفة المناسبة ، وكانت لها فعالية جيدة فى إخراج مادة علمية جيدة . إن تلك المقررات التى تم إنتاجها بهذه الطريقة تتفوق فى جودتها على أية مقررات أخرى أنتجت بطريقة فردية ، وأن فكرة فريق وضع المقرر الدراسى تعد الإسهام البارز الذى ساهمت به الجامعة المفتوحة فى مجال التعليم الجامعى .
- أوجد التعليم المفتوح فى كل من إنجلترا واليابان مفهوماً جديداً فى عمليات النظام هو " فريق صيانة المقرر " تمثلت مسئولياته فى الحفاظ على المقرر الدراسى فى حالة جيدة وفى مستوى جيد ، طوال فترة استعماله التى حددتها الجامعتان بأربع سنوات ، واستمرار تطوير وتعديل وتصحيح محتوى المقرر الدراسى .

- نجاح التعليم المفتوح فى إنجلترا واليابان ، فى استخدام واستثمار التكنولوجيا الحديثة فى طرق التدريس ، حيث يعتمد على الإذاعة والتلفزيون والشرائط المسجلة المسموعة والمرئية ، بصورة جعلت منه التعليم الشعبى لدرجة جعلت عامة الناس يستفيدون من برامجهم دون أن يتكلفوا شيئاً أو يسجلوا أسمائهم للدراسة بالجامعة ، بسبب اعتماد التعليم المفتوح على التكنولوجيا الحديثة التى أدت إلى تنوع طرق التدريس ، وأصبحت عملية توصيل المعلومات سهلة وبسيطة ومتناسبة مع قدرات الدارسين والفروق الفردية بينهم .

- أيضاً كان للتعليم المفتوح فى كلا البلدين آثار جيدة على إخراج الكتاب المدرسى ، فالكتب الدراسية وظيفتها معروفة ، ولكن ما يهنا ما تحتويه من غير المؤلف ، فأصبحت تتضمن إرشادات منهجية حول التعليم فى إطار الجامعة ، ولفت الانتباه للملاحظات الخاصة بكل حلقة تلفزيونية ، وترشد إلى الأعمال الواجب تأديتها قبل الحلقة التلفزيونية ، وتصف الحالات التى سوف تعرض وتدعو المعلمين إلى اتخاذ المواقف المناسبة لظروف مماثلة ، وتتضمن الكتب أيضاً حوارات مستقاة من اللقطات المصورة أو من أنشطة استشهادات ، كل هذه العناصر مكنت المعلمين والدارسين من الاستفادة الكاملة من الدروس المذاعة بالراديو أو التلفزيون ، ونمت لديهم القدرة على

التأمل فى المواضيع التى تعالج بكل حلقة ، وتنتهى الوحدات الدراسية بالكتب المقررة بأسئلة وتمارين تسمح للطالب بالمراقبة الذاتية والتقييم الذاتى .

- نجح التعليم المفتوح فى كل من إنجلترا واليابان فى تغيير مفهوم التقويم ، فلم يعد هدفه الوحيد الحكم على قدرات الدارسين ، بل أصبح له هدف علاجى ، حيث يهدف إلى البحث عن نقاط الضعف لدى الدارسين ، ويعرفهم بها ، ويصف لهم كيفية التخلص منها أولاً بأول ، وذلك من خلال عمليات التقويم المستمرة أثناء العام الدراسى ، هذا بالإضافة إلى تقويم آخر العام ، وكان لهذه الطريقة فى التقويم نتائج جيدة لا فى الكشف عما حفظه الدارسون من مواد دراسية ، ولكن فى الكشف عن قدرات الدارسين على التحليل والتعميم والمقارنة والتقويم ، ولضمان جدية وجودة التقويم ، استعانت كل من الجامعة المفتوحة فى إنجلترا وجامعة الهواء فى اليابان بمرشحين خارجيين وبمراقبين متخصصين فى المواد الدراسية فى تقويم الدارسين بهما لضمان تحقيق المستوى الأكاديمى المناسب .

- كان للتعليم الجامعى المفتوح انعكاسات جيدة على النظم الإدارية له ، فمنذ عام ١٩٩١م تخلت الجامعة المفتوحة فى إنجلترا عن مركزية القبول ، وحملت المراكز المحلية الثلاثة عشر مسئولية الإشراف على القبول والتعليم والإرشاد وتوزيع

المواد التعليمية وتجميع الواجبات وإعادتها بهدف التسهيل على الدارسين وتقديم خدمات تعليمية أفضل . وكان للنتائج التي حققتها لا مركزية الإدارة فى إنجلترا واليابان ، أن كثرت المراكز الدراسية المحلية ، وأصبحت هذه المراكز أكثر قدرة على السيطرة على العملية التعليمية ، وتقديم خدمات بصورة أفضل .

ويمكن تفسير هذا التشابه بين البلدين فى ضوء العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية ، فمن جهة يوجد بعض التشابه فى جوانب الحياة بين كل من إنجلترا واليابان ، حيث تأثرت اليابان بإنجلترا تأثراً ملموساً ، حيث يذكر إدوارد بوشامب : أنه فى أعقاب ١٨٦٨ انفتحت اليابان على التعليم الغربى بكل قلبها وعقلها ، حيث أعلن الإمبراطور ميجى : " إن المعرفة سوف يبحث عنها ويقتفى أثرها فى كل أنحاء العالم " ، ولذا كان إرسال مئات من الطلاب اليابانيين إلى دول كثيرة ومنها إنجلترا ، وذلك بهدف تعلم أسرار التكنولوجيا الغربية والإنتاج .

كذلك كانت دعوة آلاف من الخبراء الأجانب إلى اليابان بمرتبات مغرية ، وكانت مهمة هؤلاء الخبراء الأجانب الأساسية هى مساعدة اليابانيين فى إنشاء أعداد كبيرة ومتنوعة من المعاهد

والمؤسسات ، ابتداء من إنشاء المصانع إلى بناء شبكات للسكك الحديدية ، ومن كتابة الدستور إلى تقديم طرق الزراعة الحديثة وأساليبها .

ومن جهة أخرى هناك قواسم مشتركة تجمع بين إنجلترا واليابان ، فالعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية تؤكد ذلك ، فكلتا البلدين قد بنى نظمته التعليمية الحالية على أسس راسخة من الاستقرار الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، وذلك منذ فترة طويلة ، حيث تحقق ذلك فى اليابان منذ عصر الإمبراطور مييجى فى منتصف القرن التاسع عشر ، وفى إنجلترا منذ عصر الكشف الجغرافية وعصر الاستعمار ، حتى أن هناك من يقول بأن الجامعة المفتوحة تقليد بريطانى ، كدليل على عراقة إنجلترا فى ذلك المجال وتقديمتها فيه وسبقها كثير من الدول ، ثم استفادت منها اليابان بعد ذلك .

أيضا يرجع هذا التشابه إلى تبنى الدولتين لكثير من المفاهيم الإدارية الحديثة ، وخاصة فى مجال التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة ، مثل الرقابة على الجودة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة ، والتغيير التدريجى والتحسين المستمر .

أما عن أوجه الاختلاف بين الجامعة المفتوحة فى إنجلترا ، وجامعة الهواء فى اليابان فإنها تتمثل فيما يلى :

- تختلف جامعة الهواء فى اليابان عن الجامعة المفتوحة فى إنجلترا فى أن جامعة الهواء ، ليست قائمة بذاتها ، إنما هى جزء لا يتجزأ من بنية الجامعات التقليدية الحكومية ، فلقد أنشئ التعليم الجامعى المفتوح فى اليابان ، فى كليات أو أقسام قائمة بالفعل ، ليكون موازياً لبرامج الدراسة النظامية ، بينما فى إنجلترا تكون الجامعة المفتوحة كياناً مستقلاً عن الجامعات الحكومية ، ومن ثم فهى تتمتع بحرية أكاديمية واسعة ، واستقلال مالى وإدارى كبيرين .

- تختلف الجامعة المفتوحة فى اليابان عن الجامعة المفتوحة فى إنجلترا ، فى أن شروط قبول الطلاب بجامعة الهواء ، هى نفس الشروط التى يؤخذ بها فى الجامعات الحكومية ، أما فى إنجلترا ، فإن تلك الشروط تختلف اختلافاً واضحاً فى الجامعة المفتوحة عنها فى الجامعات الحكومية .

ويمكن تفسير أوجه الاختلاف بين البلدين فى ضوء القوى السياسية ، وخاصة ما يتصل منها بنمط الإدارة وفلسفتها ، وفى اليابان تستند الفلسفة الإدارية والتنظيمية بالمنظمات اليابانية - ومنها بطبيعة الحال الجامعات عامة وجامعة الهواء خاصة - على عدد من الدعائم ومنها :

(١) سيادة نظام الإدارة أو التنظيم العضوى ، ففى ظل هذا النظام يشعر كل عضو بالمنظمة أنه أكثر ارتباطاً بزملائه أو العاملين

معه ، فالمنظمة هي المستقبل ، والتعاون والتكاتف والمشاركة بالجهود والفكر ، وحل المشاكل والالتزام بتحقيق أهداف المنظمة، والاعتقاد في قوة الجماعة هي ضرورات أو أسس بناء المستقبل للفرد مما يعنى استمراره في العمل بالمنظمة ونموه فيها واستمرار العمل هذا يتوقف أساساً على استمرار وبقاء المنظمة في السوق ، بل ونموها أيضا .

(٢) جماعية الإدارة ، إذ أن ما يميز نظام الإدارة في المنظمات اليابانية هي جماعيتها ، فالتعاون والتكامل والعمل ليس فقط جنبا إلى جنب بل يدا بيد ، والمشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الأهداف والإيمان الشديد والقوى في قوة الجماعة ، هي سمات تنفرد بها نظم إدارة المنظمات اليابانية .

وتعتبر اليابان مثالا حيا وممتازا - في ضوء المنظور التاريخي الحديث - لكيفية تطبيق أسلوب حل المشكلات Problem Solving Approach ، إذ أن الاستسلام والاحتلال والإجراءات اللاحقة له في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تحول دون المحافظة على الاعتقادات العميقة والأصيلة في الشعب الياباني ، والتي يعزى إليها كل ما تم تحقيقه من نهضة وتقدم في اليابان .

أما في إنجلترا فإن النمط اللامركزي في الإدارة عامة وإدارة الجامعة المفتوحة خاصة ، قد شجع على التنافس والفردية ، لذا فإن

هناك ميلا لدى الأفراد للانتقال من منظمة إلى أخرى ، وذلك لتحقيق الأهداف والطموحات المادية ، وتحقيق المكاتة الاجتماعية .

أيضاً يمكن تفسير ذلك الاختلاف إلى عوامل اجتماعية تتمثل في تفوق اليابانيين - على كل الدول المتقدمة ومنها بطبيعة الحال إنجلترا - في السعى الجماعى للمعرفة ، بصورة دفعت إزراف . فوجل Ezra F. Vogel للقول : " لو أن هناك سببا وحيدا يفسر بمفرده نجاح اليابانيين ، لكان هذا هو سعيهم الجماعى الموجه طلبا للمعرفة " .

ثالثاً : واقع التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

شهد عام ١٩٨٧م الدعوة إلى التعليم الجامعى المفتوح فى الخطاب السياسى ربما لأول مرة ، إذ أعلن وزير التعليم فى مارس ١٩٨٧م أنه سيتم إنشاء الجامعة المفتوحة بدءاً من العام المقبل ٨٧/١٩٨٨ ، ويتم التدريس فيها من خلال الوسائل التعليمية الحديثة كالتليفزيون والكاسيت لإتاحة الفرصة للتعليم العالى أمام الجميع فى تخصصات العلوم الفنية والعلوم الأساسية ، فهى لن تكون مقصورة على العلوم النظرية .

ثم يجتمع مجلس رؤساء الجامعات برئاسة الوزير ويقرر بدء القبول فى الجامعة المفتوحة من العام القادم للحاصلين على الثانوية العامة والفنية ، وتمنح الجامعة درجة البكالوريوس والليسانس والماجستير والدكتوراه فى العلوم والدراسات التكنولوجية والتربوية والرياضيات وهذ التجربة طبقت فى إنجلترا واليابان والهند وتركيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول . وقد قرر المجلس تشكيل لجنة لوضع التصور النهائى للجامعة المفتوحة والتخصصات والإدارة والقبول بها ، حيث يمتد نشاطها لىخدم أبناء الدول العربية .

وبالفعل أصدر وزير التعليم رئيس المجلس الأعلى للجامعات القرار الوزارى رقم ٢٨٥ فى ١٩٨٧/٤/٥ بتشكيل لجنة برئاسة نائب

رئيس جامعة القاهرة تختص بوضع تصورهما حول كل ما يتعلق
بالجامعة المفتوحة .

وقد أصدرت اللجنة تقريراً عنوائه : تقرير لجنة دراسة نظام
الجامعة المفتوحة والدراسات والآراء التى أثيرت حول الفكرة ، فى
الشهر التالى مباشرة مايو ١٩٨٧ م ، وانقسم التقرير إلى قسمين :
القسم الأول : الأسس العامة لنظام الجامعة المفتوحة فى العالم .
والقسم الثانى : توصيات اللجنة وملاءمة تطبيق الفكرة فى مصر .
وانتهى التقرير فى توصياته إلى ما يلى :

- (١) استبعاد إنشاء الجامعة المفتوحة كمشروع أهلى خاص .
- (٢) تحديد موارد الجامعة وإدارتها .
- (٣) توفير المقومات الأساسية اللازمة لتنفيذ الفكرة .
- (٤) التدرج فى تنفيذ أنواع برامج الجامعة المفتوحة مع استبعاد منح
درجات علمية بعد الدرجة الجامعية الأولى .
- (٥) استبعاد قبول غير الحاصلين على الشهادة الثانوية بأنواعها
للقبول بالبرامج .

وفى ضوء ذلك التقرير وافق المجلس الأعلى للجامعات
فى اجتماعه فى ١٢/٧/١٩٨٩م على الأخذ بنظام التعليم
المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى إقامة هذا النوع من
التعلم .

وفى عام ١٩٩٠م وافق المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء مراكز التعليم المفتوح كوحدات ذات طابع خاص بكل من جامعة القاهرة والإسكندرية وأسيوط لتقديم تعليم مستمر بالإسهام فى تعليم أفراد المجتمع .

وكانت جامعة الإسكندرية رائدة فى الاستجابة لقرار المجلس الأعلى للجامعات ، وذلك بإدخال برنامج التعليم المفتوح فى كلية التجارة ، وذلك بإضافة شعبة جديدة تسمى شعبة المال والأعمال (نظام التعليم المفتوح) وافق عليها المجلس الأعلى للجامعات فى ١٥/٨/١٩٩٠م وصدر بحقها القرار الوزارى رقم ٩٧٨ بتاريخ ٢٨/٨/١٩٩٠م ، تليها جامعة أسيوط ، التى وافق المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء شعبة اقتصاديات وإدارة مشروعات بكلية التجارة بها فى ١٠/١٢/١٩٩٠م ، وصدر بحقها القرار الوزارى رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٩١م بشأن إنشاء شعبة اقتصاديات وإدارة مشروعات بكلية التجارة بجامعة أسيوط ، ثم يأتى أخيراً دور جامعة القاهرة، ليصدر بحقها قراران وزاريان فى يوم واحد (١/٨/١٩٩١م) هما القرار رقم ١٨ بشأن اعتماد قرار اللجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح بالنسبة لبرنامج المعاملات المالية والتجارية بكلية التجارة ، والقرار الوزارى رقم ١٩ بشأن اعتماد قرار اللجنة نفسها بالنسبة لبرنامج استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية بكلية الزراعة ، بنظام التعليم المفتوح لكل منهما ، حيث يقدم مركز التعليم المفتوح

برامج تؤدي إلى الحصول على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة ، وهى برامج صممت خصيصاً لتفى بحاجات جديدة ولتلائم نظام التعليم المفتوح .

كما يقدم برامج تأهيلية يصممها لإكساب دارسيها مزيداً من الخبرات والمهارات ، وهى لا تؤدي إلى درجة علمية ، بل شهادة من جامعة القاهرة تفيد اجتيازها .

أهداف التعليم الجامعى المفتوح :

وتحددت أهداف التعليم المفتوح فيما يلى :

- إتاحة فرصة التعليم المستمر للطلاب والعاملين الذين يرغبون فى رفع مستواهم العلمى والثقافى .
- توفير فرصة متميزة للتعليم لمن لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم العالى حالياً .
- توفير الفرصة لأصحاب التخصصات الأخرى بالحصول على درجة علمية فى العلوم التجارية (برنامج المعاملات المالية والتجارية) أو فى العلوم الزراعية (برنامج تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية) .
- تنمية وتحديث معلومات ومهارات العاملين فى المجالات السابق ذكرها .

- إتاحة الفرصة أمام المصريين وغير المصريين للدراسة والحصول على الدرجة الجامعية الأولى مع بقائهم فى محل أقامتهم متابعين لأعمالهم .

نظام قبول الطلاب :

يشترط للقبول بالتعليم المفتوح ، الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها (أو إحدى الدبلومات الفنية التجارية لبرنامج المعاملات المالية والتجارية) أو الحصول على شهادة جامعية . ولا يتم التقيد بمجموع الدرجات فى الثانوية العامة ، إضافة إلى انقضاء خمس سنوات بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة . ولم يكن هذا الشرط موضوعا عند بدء العمل بنظام التعليم المفتوح ، إلا أن المجلس الأعلى للجامعات قد أصدر قراره بذلك فى أغسطس ١٩٩٢ ، ولا توضع هذه الشروط بالنسبة للبرامج التأهيلية (القصيرة) التى لا تتجاوز فصلين دراسيين ، مثل برنامج تكنولوجيا الحاسب الآلى وتطبيقاته ، وبرنامج الدراسات الثرية والإرشاد السياحى ، وبرنامج تنمية مهارات لغة الاتصال بالإنجليزية ، الذى يتم قبول الدارسين فيه من الحاصلين على مؤهلات عالية ومتوسطة وفوق المتوسطة ، ومن طلاب الدراسات العليا ، مع إجراء اختبار أولى لتحديد المستوى الذى يلحق به الدارس ، إذ تتم الدراسة على ثلاثة مستويات ، ويتم التسجيل فى عدد من المقررات لا يزيد عن خمسة مقررات ببرنامج

المعاملات المالية والتجارية ، وستة مقررات لبرنامج استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية ، ويجوز للطلاب التسجيل فى مقررات المستوى التالى ، لاستكمال عدد المقررات التى يرغب فى التسجيل فيها ، بشرط استيفائه للمتطلب السابق لكل مقرر .

البرامج ونظام الدراسة :

تقوم مراكز التعليم المفتوح بتنفيذ مجموعة من البرامج تتمثل فيما يلى :

- (١) برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية .
- (٢) برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع .
- (٣) التعليم المستمر للطلبة والعاملين ، الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم .

ولقد بدأت الدراسة فى مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة والإسكندرية وأسيوط فى العام الجامعى ١٩٩١/٩٠ م . ببرنامج فى تخصص (المال والأعمال) بكلية التجارة جامعة الإسكندرية ، وهو برنامج يجمع بين تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد ، ويهدف إلى إكساب الخريجين قدرات عملية فى ميادين الإدارة والمحاسبة المالية والضريبية . وفى ١٩٩١/١/٨ م صدر قرار وزارى رقم ١٨ ، ١٩ بإضافة شعبة المعاملات المالية والتجارية وفقا لنظام التعليم المفتوح بكلية التجارة جامعة القاهرة ، فى تخصصات الإنتاج والإدارة الصناعية ، التمويل والاستثمار ، التسويق ،

المحاسبة والمراجعة ، محاسبة التكاليف ، المحاسبة الحكومية والضريبية ، التأمينات العامة ، التأمينات الاجتماعية ، تأمينات الحياة ، وإضافة شعبة تكنولوجيا استصلاح الأراضي الصحراوية بكلية الزراعة جامعة القاهرة .

وتقوم الدراسة فى برنامج التعليم المفتوح على أساليب التعلم من بعد ، وعلى مبدأ التعلم الذاتى من الطالب ، الذى يختار مجموعة من المقررات ، ويستعين بالمراجع العلمية والأشرطة المسموعة والمرئية وحفائب المختبرات ووسائط الحاسب الآلى فى دراستها ، ويمكن للطالب أن يسجل فى عدد من المقررات لا تزيد عن خمسة (٥) أو بحسب طبيعة البرنامج () ، وتسير الدراسة وفقا لنظام الفصول الدراسية ، حيث يتكون العام الدراسى من فصلين رئيسيين مدة كل منهما ستة عشر أسبوعا متصلة ، بالإضافة على فصل صيفى مدته ثمان أسابيع ، وتعقد الامتحانات فى نهاية كل فصل دراسى ، وذلك فى المقررات المسجل بها الطالب ، وتطبق القواعد المتعلقة بالنجاح والرسوب للكلية على برنامج التعليم المفتوح .

وبالنسبة لبرنامج (المعاملات المالية والتجارية) ، فإن المقررات تنوزع على أربعة مستويات راسية ، ينقسم كل منها إلى

فصلين دراسيين ، يدرس الطالب خمسة مقررات فى كل فصل دراسى. المستوى الأول موحّد لكل التخصصات ، أما المستوى الثانى فيختار الطالب أحد المجالات الثلاثة التالية : المحاسبة - إدارة الأعمال - والتأمين . أما المستويين الثالث والرابع فيختار الطالب أحد تخصصات المجال الذى يتخصص فيه .

أما برنامج تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضى ، فيتضمن : مقررات إجبارية ، ومقررات اختيارية ، إلى جانب التدريب العملى .

وفى مراكز التعليم الجامعى المفتوح تتنوع وسائل التعليم لتشمل ما يأتى :

- (١) الكتب الدراسية ، وقد أعدت بطريقة تتماشى مع التعلم الذاتى ، حيث تتضمن تطبيقات وتقويما مرحليا ونهائيا .
- (٢) التسجيلات المسموعة والمرئية .
- (٣) الستمدرس ، إذ أن هناك كليتى التجارة والزراعة بجامعة القاهرة بالنسبة للمقيمين بالقاهرة ، مراكز إقليمية هى :
 - أ- تجمع شمال الدلتا (الإسكندرية - البحيرة - مطروح) بأكاديمية النقل البحرى بالإسكندرية .
 - ب- تجمع جنوب الدلتا (الدقهلية - كفر الشيخ - الغربية - الموفية) بأكاديمية السادات بطنطا .
 - ج- تجمع شمال الصعيد (بنى سويف - الفيوم - المنيا) بكلية التجارة ببنى سويف .

د- تجمع جنوب الصعيد (أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان
- البحر الأحمر - الوادى الجديد) بأكاديمية السادات
بأسيوط .

هـ- تجمع القناة وسيناء (بورسعيد ، السويس - دمياط -
الاسماعيلية - شمال سيناء - جنوب سيناء) بأكاديمية
السادات ببورسعيد .

وتقدم هذه المراكز نفس الخدمات التى تقدم للدارسين بالمركز
الرئيسى، بدءا من التسجيل فى أول الفصل الدراسى ، مرورا على
الخدمات التعليمية واللقاءات الدورية ونظام الاستماع والمشاهدة ،
وانتهاء بحضور الامتحانات فى آخر الفصل الدراسى ، حتى إعلان
النتائج بها .

تمويل التعليم المفتوح :

تقدم مراكز التعليم المفتوح خدماتها التعليمية فى مقابل
مصروفات ، حيث يسدد المتقدم المصرى مائة جنيه عن كل
مقرر يسجل فيه . علاوة على مائتى جنيه يسددها المتقدم
لبرنامج تكنولوجيا استصلاح واستزراع الراضى الصحراوية
مقابل المعامل والتدريب ، ويسدد المتقدم الوافد (غير
مصرى) ألف جنيه إسترليني مرة واحدة عند الالتحاق
ببرنامج المعامل المالية والتجارية ، غير مائة جنيه

إسترليني عن كل مقرر يسجل فيه لهذا البرنامج . أما المتقدم الوافد لبرنامج استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية ، فيسدد ألف وخمسمائة جنيه إسترليني مرة واحدة عند الالتحاق ، غير مائة وخمسة وعشرين جنيهًا إسترلينيًا عن كل مقرر .

ويمكن للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال تقسيط الرسوم على دفعتين ، كما يراعى فى بعض الحالات الاجتماعية تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها .

ومن الطريف أن مصاريف الدراسة قد اختلفت من كلية إلى أخرى ، على الرغم من أنها تقدم مقررات متماثلة ، وهذا يعنى غياب المعايير الموضوعية التى تحكم تقدير هذه المصروفات ، وأنها تتم بصورة عشوائية .

نظام تقويم الطلاب :

نصت المواد (٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) التى تتناول نظام تقويم الطلاب بمراكز التعليم المفتوح على ما يلى :

- تعقد الامتحانات فى نهاية كل فصل دراسي ، وذلك فى المقررات المسجل فيها الطالب ، ويكون مركز التعليم

المفتوح مقرا للامتحانات ، ويجوز أن تعقد فى بعض
المقار الخارجية بموافقة مجلس إدارة المركز ، وبناء
على اقتراح الكلية المعنية .

- يقدر نجاح الطالب فى كل مادة على أساس الامتحان
التحريرى ، وكذلك على إجاباته على الأسئلة الملحقة
بكتاب المادة ، ويجوز عقد امتحانين بحد أقصى خلال
الفصل الدراسى ، كما يجوز أن يطلب من الطالب أن يقدم
تقارير أو أبحاث عن المادة العلمية ، ويدخل تقديرها
ضمن التقدير النهائى للمادة .

الجامعة المفتوحة فى مصر فى ضوء التجارب السابقة

أولا : ملاحظات على واقع الجامعة المفتوحة فى مصر :

♦ إن مركز التعليم الجامعى المفتوح بجامعة القاهرة جاء صورة متكررة للجامعة الإنجليزية المفتوحة ، رغم اختلاف الظروف بين إنجلترا ومصر ، والذى جاء مولده فكرة وتبلوره جنينا متزامنا مع أفكار تتحمس لها الدولة ، لجعل التعليم عموما والتعليم العالى خصوصا بمصروفات ، وهو أمر عابه المؤرخون للتعليم فى مصر على الإنجليز ، عندما كانوا يحتلون مصر .

♦ إن الهدف المثنى من أهداف النظام الذى هو توفير فرصة مميزة للتعليم لمن لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم الجامعى حاليا ، وهو هدف يحمل بين طياته من التناقض والغموض ما يجعله يهدم المشروع هداما ، فإذا كان المشروع مشروعاً لمن لم يستطيعوا ، بمجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى الثانوية العامة - وهو المقياس الوحيد الممكن فى مصر لقياس قدرات الطلاب ، وقبولهم فى الجامعات أو رفضهم وتوزيعهم على كلياتها المختلفة - أن يجدوا لهم مكانا فى الجامعات ، فكيف يوفر

المشروع فرصة مميزة ؟ إن الفرصة المميزة ، إنما هي فرصة من وزعهم مكتب التنسيق على الجامعات من الحاصلين على الثانوية العامة ، ليحصلوا على الدراسة الجامعية المنتظمة ، وليست مميزة أبدا فرصة من يتمسكون السبل كلها ليحصلوا على الدرجة الجامعية ، دون أن يعيشوا الحياة الجامعية .

♦ إن بدء تنفيذ هذا التعليم اعتبارا من العام الجامعى ٩٠/ ١٩٩١ م قد تم بسرعة كبيرة جدا ، أى فى أقل من ثلاث سنوات من الدعوة إليه ، بينما فى دولة متقدمة تكنولوجيا بعامة وفى تكنولوجيا الاتصالات بخاصة وهى اليابان ، ظهرت الدعوة إلى جامعة الهواء رسميا عام ١٩٦٩ ، وشكلت لجان بدأت دراسات وبرامج للتحضير والإعداد ، حتى ظهرت إلى حيز الوجود عام ١٩٨٥ ، وفى بريطانيا دعا ويلسون عام ١٩٦٣ إلى إنشاء جامعة الهواء ، وفتحت الجامعة المفتوحة أبوابها فى أوائل السبعينات . أى أن الأمر استغرق ما بين الدعوة والتنفيذ قرابة عشر سنوات . إن ذلك يفسر ويجيب على سؤال هام : لماذا ينجحون هناك ؟

♦ إن البرامج الدراسية التى تقدمها المراكز ومنها على سبيل المثال (برنامج المعاملات المالية والتجارية ، وبرنامج تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية) ، برامج عملية

بطبيعتها ، ولا يصلح لها إلا برامج الدراسة النظامية ، ومع ذلك فإن دراسة تتبعية لخريجي كليات الزراعة وكليات التجارة فى سوق العمل فى السنوات العشر الماضية ، يمكن أن تدلنا على المستقبل المظلم الذى ينتظر خريجي البرنامجين .

♦ إن سوق العمل فى مصر يعانى من بطالة سافرة ومقتعة وينسب عالية لخريجي التجارة والزراعة ، ومع ذلك فإن البرامج المقدمة الآن فى التعليم المفتوح برامج تجارية وزراعية تحت مسميات قد تبدو للوهلة الأولى مختلفة . وهى فى الحقيقة نفس التخصصات الموجودة فى كليات التجارة والزراعة بالجامعات المصرية .

♦ إن الطلاب يحصلون فى مقابل ما يدفعونه للمركز على الكتاب الدراسى وشريط مسموع وآخر مرئى ، وطبيعى أن الدارس يستذكر المادة الدراسية من الكتاب ، ويحتاج معه إلى مشاهدة شريط الفيديو . والسؤال هنا : هل جميع الدارسين لديهم أجهزة فيديو فى منازلهم ، ليشاهدوا التسجيل المرئى لجميع المواد الدراسية . ثم أين الوسائط المتعددة الأخرى ؟ إن التعليم المفتوح يعتمد على وسائط متعددة منها المطبوعات من كتب وأدلة وما تبثه الإذاعة والتلفزيون من برامج مذاعة ومرئية وتسجيلات غير ذلك ، وبدون ذلك يفقد التعليم المفتوح مقوما هاما وأساسيا من مقوماته .

♦ إن مراكز التعليم المفتوحة قد لا تكون قريبة لطلاب بعض المحافظات ، رغم أن التعليم المفتوح يعتمد على التمدد ، ومن ذلك أن هناك مركزا بالإسكندرية لتجمع شمال الدلتا (الذى يشمل الإسكندرية والبحيرة ومطروح) ومعنى ذلك أن على الدارس الذى يقيم فى مطروح أن يقطع مئات الكيلومترات ذهابا إلى المركز لحضور محاضرة أو لقاء والعودة .

♦ إن فرص الاختيار محدودة جدا أما الدارسين ، وبخاصة فى برنامج المعاملات المالية والتجارية ، إذ ذكر أن الدراسة تكون موحدة فى المستوى الأول ، ثم يختار الدارس أحد مجالات ثلاثة فى المستوى الثانى ، أما فى المستويين الثالث والرابع فيختار الدارس فى كل مجال من المجالات الثلاثة أحد التخصصات التى تتضوى تحته (وهى ثلاثة تخصصات بالنسبة لكل مجال) .

♦ إن نظام تقويم الدارسين بالتعليم الجامعى المفتوح لم يأت بجديد ، عما هو مطبق فى الجامعات الحكومية ، رغم اختلاف الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب المنتظمين عن أولئك الملتحقين بالتعليم المفتوح ، حيث اعتمادهم على أنفسهم على حد كبير فى عملية اكتساب المعلومات والمهارات من الكتب المقررة .

ثانيا : مقترحات لتطوير التعليم الجامعى المفتوح فى مصر :

♦ يجب أن تصبح فرص الدراسة بالجامعة المفتوحة المقترحة متاحة لكل المقيمين داخل مصر .الذين لم تمكنهم ظروفهم ولا مجموع درجاتهم من الحصول على فرصة تعليمية بإحدى الجامعات الحكومية ، وحتى تصبح الفرصة المتاحة فرصا متميزة، فإنه يجب أولا : ألا يقل مستوى التعليم داخل الجامعة المفتوحة ، عما هو موجود بالجامعات الحكومية . وثانيا : أن يتم إصلاح نظام تقويم الطلاب بالمرحلة الثانوية العامة ، بحيث لا يكون المعيار الوحيد للحكم على مستوى الطلاب هو مجموع الدرجات فقط ، بل يجب إدخال معايير أخرى ، يمكن من خلالها الحكم على مستوى الطلاب وتوزيعهم على الكليات التى تتفق مع قدراتهم واستعداداتهم ومواهبهم .

♦ يجب أن تكون إدارة الجامعة المفتوحة المقترحة كما يلي :

- الجمعية العمومية : وهى تتكون من عدد محدد من الأعضاء، ينتخب معظمهم من المحافظات ، بجانب عدد آخر يمثل هيئات ذات صلة بالجامعة . كما يجب أن يمثل الطلاب فى هذه الجمعية ، على أن تجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة كل عام اجتماعا عاديا تدرس فيه التقارير المقدمة إليها ، وهناك هيئات إدارية مركزية وأخرى لا مركزية ، أما بالنسبة للإدارة المركزية فإنها تتمثل فى :

(١) مجلس إدارة الجامعة :ويضم فى عضويته عدد معين من الأعضاء بحكم وظائفهم (رئيس الجامعة ، ونوابه الثلاثة السكرتير المالى) ، وعدد من الأعضاء من خارج الجامعة : مجموعة منهم تمثل المحافظات المختلفة ، وعضو يعينه اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، ومجموعة من الأعضاء الأكاديميين ، ومجموعة تمثل الطلاب تختارهم الجمعية العمومية ، ومجموعة من الشخصيات العامة من غير العاملين بالجامعة .

(٢) اللجنة الأكاديمية العليا : وهى الهيئة الأكاديمية للجامعة ، وتختص برسم السياسات الأكاديمية ، وتضم اللجنة ممثلين عن هيئة التدريس من المتفرغين العاملين بعض الوقت وممثلين للطلاب . وينبثق عن اللجنة الأكاديمية العليا لجان فرعية من أهمها اللجنة الأكاديمية الاستشارية، اللجان الخاصة مثل لجنة الامتحانات ، لجان المقررات الدراسية ، ولجنة قبول الطلاب ولجنة شئون أعضاء هيئة التدريس .

- يجب زيادة عدد المراكز الإقليمية التى تتبع الجامعة المفتوحة عما هى عليه الآن ، بحيث لا يقل معدلها عن مركز لكل محافظتين ، كما ينبغى أيضا أن يتم إنشاء مركز إقليمى فى كل محافظة من المحافظات النائية (الصحراوية) ، كمحافظة

البحر الأحمر ومحافظة مرسى مطروح ومحافظة الوادى الجديد ومحافظة شمال سيناء وجنوب سيناء ، وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

- يجب القيام بدراسات علمية تقويمية للبرامج التى تقدم بالكليات المختلفة - وخاصة الكليات العملية - وذلك حتى يمكن تجنب التشابه بينها وبين البرامج التى يمكن أن تقدم فى الجامعة المفتوحة المقترحة ، كما هو موجود حالياً بمراكز التعليم الجامعى المفتوح .

- يجب زيادة عدد البرامج التى ستدرس بالجامعة المقترحة عما هو عليه حالياً ، وأن تصبغ بالصبغة العملية التطبيقية عند تدريسها ، وذلك لتحقيق أمرين أساسيين : أولهما : أن تسد الحاجات الحقيقية للمجتمع ، وذلك فى عصر شهد ويشهد تغيرات حضارية وتكنولوجية ومعرفية عميقة وسريعة . وثانيهما : أن تفتح الفرصة كاملة أمام الطلاب لاختيار المقررات التى تتماشى مع قدراتهم واستعداداتهم ، لا أن تفرض عليهم تخصصات بعينها .

- يجب أن تعتمد الجامعة المفتوحة على أسلوب الوسائط المتعددة ، كما هو موجود فى الدول المتقدمة ، فتقوم بإمداد الطلاب بالمواد والأدوات الدراسية كأشرطة التسجيل والأسطوانات والشفافيات والواجبات المنزلية المكتوبة ، والتى تتطلب الإجابة عنها وإرسالها

إلى الجامعة لكي يتم تصحيح بعضها بواسطة الأساتذة ، والبعض الآخر بواسطة أجهزة الكمبيوتر ، بحيث ترسل إلى الدارسين عن طريق البريد على فترات متقاربة ، وبحيث تتاح الفرصة أمام الدارسين للرجوع إلى مراجع أو مصادر أو كتب ، إما بالشراء أو بالاستعارة ، على أن تكون متوافرة بالمكتبة داخل الجامعة .

- يجب أن تمويل الجامعة المفتوحة المقترحة عن طريق الدولة ، مثلها في ذلك مثل بقية الجامعات الحكومية ، وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة بها ، والتي تنفق منها على شؤونها الأكاديمية والإدارية بحرية تامة ، هذا بالإضافة إلى ما يدفعه الدارسون .

- يجب أن يكون هناك تقويم على مدار العام الدراسي ، بحيث يتم عمل الدارس عن طريق المراسلة واللقاء المباشر ، وبحيث يقوم المحاضرون وهيئة التدريس بتقويم الواجبات التي يكلف بها الطلاب ، والتي يرسلونها بالبريد إلى الجامعة ، ويجب أن يتضمن التقويم توجيهات للدارس ، ويجب أن تكون هناك امتحانات متنوعة لكل مقرر ، وأن يمتحن الطلاب جميعا في مكان واحد بامتحان موحد تشرف عليه الجامعة ، تحقيقا للعدالة بين الدارسين ، وتطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، كما يجب أن تراعى ميول الدارسين ورغباتهم بحيث يدخل الدارس الامتحان إذا رأى أنه يمكنه دخوله ، كذلك يمكن تكليف الدارسين بتقديم أبحاث في نهاية العام يتم اختبارهم فيها شفويا .

المراجع

- (١) أحمد حجي ، التعليم الجامعي المفتوح : مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٣٥ .
- (٢) عبد الغنى عبود : " تجربة الجامعة المفتوحة فى مصر " ، من : التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٦ ، ص ٣١ .
- (٣) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة : تجارب دولية رائدة فى مجال التعليم عن بعد ، اجتماع خبراء حول إنتاج الوسائل التعليمية فى مجال التعليم عن بعد ، القاهرة ٢٦ - ٢٩ مايو ١٩٩٦ ، اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- (٤) ميرفت صالح ناصف : دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد فى التعليم العالى فى ضوء بعض التجارب العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التربية - جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

(٥) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية ، دراسات حول تخطيط وتجديد التعليم العالى فى الوطن العربى ، (سلسلة دراسات ووثائق - التعليم والتنمية فى الوطن العربى) ، العدد ٩ آيار / مايو ١٩٨٥ .

(٦) دراسات حول التنمية والتربية فى الوطن العربى (سلسلة دراسات ووثائق - التعليم والتنمية فى الوطن العربى) العدد ١٦ ، إبريل / نيسان ١٩٨٦ .

(٧) بوطانة ، عبد الله ، التخطيط فى التعليم العالى : أهدافه وأساليبه ومتطلباته ، اليونسكو : سلسلة دراسات ووثائق ، دراسات حول تخطيط وتجديد التعليم العالى فى الوطن العربى ، العدد ٩ آيار / مايو ١٩٨٥ .

(٨) السيف ، خالد عبد الرحمن ، تطوير العمل الإدارى فى الجامعة ، ورة عمل مقدمة للسندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديرى الجامعات فى دول الخليج العربية (جامعة الملك عبد العزيز / جدة ٢٣ - ٢٥ رجب ١٤٠٥ هـ) .

(٩) قمبر ، محمود ، استراتيجية الإصلاح التربوى وطرائق وأساليب التخطيط له ، اليونسكو : سلسلة دراسات ووثائق ، دراسات حول التنمية والتربية فى الوطن العربى ، العدد ١٦ أبريل / نيسان ١٩٨٦ .

(١٠) رحمة ، أنطون ، قضايا تخطيط التعليم العالي ومشكلاته في الوطن العربي ، اليونسكو : سلسلة دراسات ووثائق ، دراسات حول تخطيط وتجديد التعليم العالي في الوطن العربي ، العدد ٩ ، آيار / مايو ١٩٨٥ .

(١١) الجامعة المفتوحة في بريطانيا ، إعداد الدكتور قمر الدين علي قرنبيج ، بحث مقدم لندوة خبراء دراسة إمكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة ، عمان — المملكة الأردنية الهاشمية ، من ٢٥ — ١٩٧٥/١١/٢٩ .